الإسلاميّون بعد عقد على الربيع العربي

أسئلة الثورة واختبار السلطة

تحرير

عبدالله محمد الطائي

إشراف وتقديم

د. محمد أبو رمان



إعداد وتحرير
عبدالله الطائي

تدقيق ومراجعة
عبدالله جبور

الإسلاميّون بعد عقدٍ على الربيع العربي

أسئلة الثورة واختبار السلطة

إشراف وتقديم
د. محمد أبو رمان

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2021/10/5999)

234.2182

ابو رمان، محمد سليمان

الاسلاميون بعد عقد على الربيع العربي / محمد سليمان ابورمان، عبدالله الجبور، عبدالله محمد الطائي. - عمان: مؤسسة فريدريش إيبرت، 2021

(531) ص.

ر. إ.: 2021/10/5999

الواصفات: /الحركات الاسلامية//الاحزاب الدينية//السياسة الخارجية/الاحوال السياسية//البلدان العربية/

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

الناشر مؤسسة فريدريش ايبرت ، مكتب الاردن و العراق

تم بتشولات، المدير المقيم لمؤسسة فريدريش ايبرت – الأردن والعراق

مؤسسة فريدريش ايبرت – مكتب عمان

صندوق بريد: 941876 عمان 11194 الأردن

البريد الالكتروني: Amman@fes.de

الموقع الالكتروني: www.jordan.fes.de

غير مخصص للبيع

• تصميم الغلاف: جهاد غرايبة
• التصميم الداخلي: أنيسة رحيل
• المراجعة:عبدالله الجبور

الرقم المعياري الدولي (ردمك): ISBN 978-9923-759-37-0

شكر وتقدير

مع الانتهاء من أعمال مؤتمر «الإسلاميون بعد عقد على الربيع العربي»، وإنجاز هذا الكتاب الذي يضم الأبحاث والنقاشات والتعقيبات، التي امتدت على مدار ما يقارب من ثلاثة أشهر من الجلسات العلمية، فإنّه من الضروري أن نتقدم بالشكر والتقدير لكل من شارك في إنجاح المؤتمر، ثم إتمام الكتاب..

الشكر بدايةً لمنسّق المؤتمر أحمد القضاة، وهو مدير الإعلام والاتصال في معهد السياسة والمجتمع، الذي قام بعمل هائل وجهد دؤوب في إعداد وترتيب كل جلسة من جلسات المؤتمر والمشاركة الفاعلة في الاتصال والتواصل مع الباحثين والانتهاء من العقود الورقية وإنجاز الأعمال الإدارية في المؤتمر.

والشكر لـ عبدالله محمد الطائي، الذي قام بجهد كبير في تفريغ الجلسات وتحرير المقالات والنقاشات وإعداد المقدمة وتحرير الكتاب كاملاً.. والشكر أيضاً لفريق معهد السياسة والمجتمع بخاصة عبدالله الجبور و عبيدة فرج الله وحسين الصرايرة وراية المشاقبة الذين ساهموا جميعاً في إدارة الجلسات والترتيبات المالية والإدارية.

الشكر لشركائنا مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان، لمدير المكتب تيم باشلوات وكل من يوسف إبراهيم مدير البرامج ورؤى قطارنة مديرة المالية في المؤسسة، والعاملين في المكتب كافّة..

رشا فتيان- المديرة التنفيذية لمعهد السياسة والمجتمع

فهرست

تقديم

ثم ماذا بعد؟!

محمد أبو رمان

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة من الدراسات والنقاشات والتعقيبات والحوارات بين نخبة من الباحثين والمثقفين العرب المتخصصين في الحركات الإسلامية ضمن أعمال مؤتمر «الإسلاميون بعد عقد على الربيع العربي»، الذي عقده معهد السياسة والمجتمع بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب عمان، توزعت جلساته في الفترة الزمنية الممتدة من 6 حزيران 2021 إلى 31 آب 2021، عبر تقنية الزوم، وكانت تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات المعهد.

شملت جلسات المؤتمر وأوراقه ونقاشاته، موضوعات رئيسية في حقل دراسات الحركات الإسلامية؛ الإسلاميون وأزمة السلطة، ثم الإسلاميون والمعارضة والحروب الداخلية، وحالة التيار السلفي بعد عقد من تحولاته مع الربيع العربي، وقد تمّ تخصيص جلسة لما حدث في تونس في شهر تموز 2021 من إقالة الحكومة وتجميد البرلمان، ما كان يعني انعطافة كبيرة في تجربة حزب النهضة الإسلامي في تونس (الذي كان ينظر إليه بوصفه حالة متقدمة على الأحزاب الإسلامية الأخرى)، وتناولت موضوعات المؤتمر أيضاً ملف الإسلاميين والمرأة، وأخيراً الإسلاميون والسياسات الدولية والإقليمية والسياسات الخارجية للحركات الإسلامية.

ستجدون في مقدمة الكتاب وفصوله وقائع ما حدث في المؤتمر، بخاصة النقاشات والحوارات المهمة بين نخبة الباحثين والدارسين، لكنّني أود التوقف هنا عند ثلاث ملاحظات رئيسية أحسب أنّها مهمة وخلاصات رئيسية يمكن الخروج بها من أعمال المؤتمر: الملاحظتان الأوليتان مرتبطتان بالمؤتمر نفسه ومنهجيته، وحقل الحركات الإسلامية، كحقل بحثي و دراسي، والأخيرة متعلقة في الموضوع نفسه أي الحركات الإسلامية ومآلاتها بعد عقد على الربيع العربي..

الملاحظة الأولى- «مجتمع المعرفة العربي» في حقل «الإسلاميين»

ما ميّز هذا المؤتمر عن مؤتمرات أخرى عديدة تناولت موضوع الإسلام السياسي أنّه ونظراً لامتداده الزمني (وهذه من إيجابيات جائحة كورونا القليلة) فقد أتاح مساحة واسعة من الحوارات والنقاشات وتبادل الآراء والأفكار في «الحلقة البحثية» التي داومت على جلسات المؤتمر، التي تضم باحثين وخبراء من سبعة دول عربية (الأردن، لبنان، سورية، الكويت، مصر، المغرب، تونس)، ومن المعروفين في مجال دراسة الحركات الإسلامية، والخبرة العلمية في هذا المجال، لذلك كانت الجلسات والتواصل بين الباحثين فيما بين الجلسات (ضمن المجموعة التي أنشئت على عبر تطبيق واتس آب) مفيداً جدًّا في تلاقح الأفكار وتبادل الآراء ومقارنة التجارب والنتائج.

إن الخلاصة الأولى المهمة التي وصلنا إليها – المجموعة البحثية المشاركة- هي أنّ هنالك مشكلة حقيقية أولاً على صعيد «مجتمع المعرفة» في مجال الحركات الإسلامية، وثانياً في تشكّل الحقل البحثي نفسه، والاعتراف به كحقل علمي.

على صعيد «مجتمع المعرفة» فثمة العديد من النقاط المهمة؛ في مقدمتها إشكاليات الموضوعية والحياد وكلفة ذلك في العالم العربي، إذ ينظر إلى موضوع الحقل البحثي -أي الحركات الإسلامية-، بوصفها ظاهرة أمنية أو تهديد للأنظمة العربية، مما انعكس -وما يزال- على الموقف من الباحثين العرب في هذا المجال، فالأنظمة -في الأغلب الأعم- ترفض الموضوعية البحثية، وتسعى إلى باحثين طيّعين، وربما إلى مخبرين بديلاً عن الخبراء، وهي ظاهرة موجودة و مشهودة ومعروفة في أوساط مجتمع المعرفة في حقل الإسلاميين، فنجد -في العديد من الحالات العربية- مجموعة من الباحثين المرتبطين بالسلطات والأجهزة الأمنية، يستخدمون فقط لترويج نظريات وآراء سلطوية تجاه هذه الحركات، بل هنالك مراكز بحثية قائمة على هذه المعادلة، أي خدمة المواقف المناوئة للإسلاميين.

على الطرف الآخر لا يقل انحياز الإسلاميين عن الأنظمة والسلطات الحاكمة، ويبخلون بالمعلومات والبيانات، ويشكُّون في أغلب الجهود البحثية، فيقع الباحث العربي في تحدي جوهري يتمثل بالحفاظ على المصداقية والاستقلالية والموضوعية بعيداً عن الانحيازات الشخصية السافرة.

التحدي الثاني يتمثل، كحالة البحث العلمي في العالم العربي، عموماً، بتوافر الموارد المالية، مما يصعّب من الحياة اليومية والقدرة على التفرغ للبحث العلمي للعاملين في هذا المجال، ولعلّ المقارنة هنا مؤلمة فعلاً بين الباحثين الغربيين، الذين يحصلون على منح مجزية للتفرغ لدراسة الإسلاميين والحركات الإسلامية، والباحثين العرب، وهي ظاهرة في كل مجالات البحث العلمي، لكنّ لها خصوصية في مجال الحركات الإسلامية، التي ما تزال ظاهرة متحركة فاعلة في المجالات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، لذلك تسعى الدوائر الغربية لدراسة هذه الظاهرة وفهم مكوناتها وديناميكيتها، لإدراك الكيفية والطريقة التي من المفترض أن يتم التعامل معها، ويتم الاحتفاء بالباحثين الغربيين في هذا المجال والأخذ بآرائهم والاهتمام بما يكتبون، بل شهدتُ شخصياً، خلال زيارة بحثية لجامعة جورج واشنطن في العام 2012، حجم الاهتمام بما يكتبه الباحثون هناك والحلقات البحثية والنقاشية التي تعقد لمناقشة كتبهم، والسفرات والرحلات التي ترتب لهم للتعريف بكتبهم في العديد من الولايات الأميركية، والموارد المالية الهائلة التي تصل إليهم بسبب هذه الكتب، من خلال دور النشر، بل وهنالك جلسات استماع خاصة تعقد لهم من قبل الكونغرس لمعرفة آرائهم في العديد من الظواهر ذات الصلّة.

على الجهة الأخرى، والمقارنة مستمرة، يكتوي الباحث العربي بنار الاتهامات ويحاول إقناع المسؤولين وصناع القرار بأهمية الحياد والموضوعية في البحث العلمي، فالمسؤولون لدينا لا يريدون أن يفهموا الظاهرة و يدركوا أبعادها، لأنّهم يفترضون -في الأصل- أنّهم عباقرة في كل شيء، إنّما هم يريدون باحثين يروجون «نظرياتهم الثاقبة»، فلا حاجة للبحث العلمي والمعرفة العلمية. عذراً على الاستفاضة في هذا الموضوع، فقد كان معنا في الحلقة البحثية، باحثون وخبراء قلقون على سلامتهم الشخصية، وآخرون يخشون التصنيف والوسم، وهكذا فإنّ حقل دراسات الحركات الإسلامية في العالم العربي هو حقل مفخخ بامتياز، وأنقل هنا -مرّة أخرى- شيئاً من تجربتي الشخصية، فقد تسبب كتابي «أنا سلفي: بحث في الهوية الواقعية والمتخيلة لدى السلفيين»، في هجوم مستمر شنه سياسيون بدعوى أنّ الباحث سلفي (لأنّ العنوان «أنا سلفي») لا تضحك ولا تسخر عزيزي القارئ، كانت معركة جديّة فعلاً، دارت رحاها في مستويات سياسية عديدة، لأنّك تحاور في العادة مسؤولين وسياسيين جاهلين بمعنى الكلمة وأميّين في هذا المجال، لكنّهم يفترضون أنّهم عباقرة، فأيّ معاناة يعيشها مجتمع المعرفة في حقل الدراسات الإسلامية في العالم العربي؟!

كتاب آخر عنوانه «سوسيولوجيا التطرف والإرهاب في الأردن»، قمت بتأليفه ونشره (صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية) وكان يهدف إلى دراسة وتحليل ظاهرة الجهاديين في الأردن بعد صعود داعش وفي سياقها الاجتماعي والثقافي، وبناء قاعدة بيانات تسهل فهم الأنماط الجهادية، فتمّ حجب المعلومات والبيانات، وقد نجحتُ برغم كل ذلك في الوصول إلى معلومات مهمة ووافية عن قرابة 800 حالة في الأردن، من الجهاديين، وتقديم دراسة معمّقة لحالات عديدة، فكان الاهتمام الأكبر في الكتاب -للآسف- من الدبلوماسيين الغربيين، وعقدت جلسات نقاش حوله معهم، بينما لم يتطرق أي سياسي أو مسؤول أو حتى مؤسسة وطنية للنتائج المهمة المفصلية التي خرج بها الكتاب، فتخيلوا حجم الفجوة والإهمال والمعاناة لدى الباحثين في هذا الحقل البحثي!

يرتبط بما سبق أنّ هنالك تجاهلاً حقيقيًّا لحقل دراسات الحركات الإسلامية، بوصفه حقلاً علميًّا متخصصاً، من قبل الأوساط الأكاديمية في العالم العربي، فما يزال الباحثون يعملون بصورة فردية، لا جماعية، وما يزال الحقل خارج سياق العمل الأكاديمي المتخصص، هي جهود فردية مستقلة عموماً، وهو حقل موزّع ما بين الفروع العلمية المختلفة، نظراً لامتداده وتضاريسه المختلفة، في العلوم السياسية، علم الاجتماع، الاستراتيجية، علم النفس، الفكر السياسي، وإن كانت أغلب أجزائه تقع في مجال «العلوم السياسية»، لكن مراكز الدراسات والوحدات الدراسية المتخصصة في الحركات الإسلامية، في الأوساط الأكاديمية والجامعات هي محدودة، وما يزال الأمر يعتمد على جهود باحثين فرديين.

الملاحظة الثانية: جهود بحثية مبعثرة وفقر في التأطير النظري والمنهجي

ترتبط هذه الملاحظة في الفقرة الأخيرة السابقة، فهنالك جهود ملحوظة وازدياد ملموس في الكتب والأوراق والأبحاث المتعلقة في الحركات الإسلامية، من قبل الباحثين العرب، لكن هنالك فقر واضح كبير في مجال التأطير النظري والمنهجي في هذه الدراسات والأبحاث، وهو الجانب الأكثر أهمية في فهم هذه الحركات وتحليلها ودراستها، نادرة وقليلة هي الدراسات التي تحلل الجوانب النظرية والمنهجية في دراسة الحركات، لذلك تتسم أغلب دراسات الإسلام السياسي في العالم العربي بالطابع الوصفي والتحليلي

البسيط، ولا نجد جهوداً أو تفكيراً جمعيًّا من قبل الباحثين العرب في المجالات النظرية والمنهجية، وهو منهج بدائي بسيط، لا يصل إلى الأعماق المطلوبة في دراسة هذه الظواهر وفهم ديناميكياتها.

كثير من الدراسات أخذت مسارات معروفة في الحقول البحثية الأخرى، كالمنهج التاريخي، فدرست تلك الحركات من زاوية تطورها التاريخي في مجالات متعددة، ودراسات أخرى ذهبت نحو تحليل النصوص والخطاب في دراسة الجانب الأيديولوجي لهذه الحركات، ودراسات أخرى الجانب التنظيمي في دراسة الحركات، وهي جميعاً مناهج مهمة لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة الظواهر الإسلامية، لكن لم تكن هنالك جهود خاصة متطورة من قبل الباحثين والأكاديميين في تطوير مناهج ونظريات دراسة هذه الحركات، مثلما نجد في حلقات الدارسين والباحثين الغربيين، لو أخذنا على سبيل المثال كتاب الأكاديمي في جامعة جورج واشنطن والباحث الأميركي المتميز ناثان براون «المشاركة لا المغالبة» (والعنوان الأصلي باللغة الانجليزية When Victory in not an Option) فإنّ مقدمة الكتاب مهمة جداً في صعيد وضع تصور منهجي لأسس العلاقة بين الحركات الإسلامية والأنظمة تقوم على عملية تحديد المتغير المستقل (السياسات شبه السلطوية للحكومات العربية) والمتغير التابع (أيديولوجيات الحركات الإسلامية) على النقيض من الاتجاه العام لدراسات الحركات الإسلامية في التعامل مع الأيديولوجيات بوصفها متغيراً مستقلاً!

وهكذا نجد نظريات ومناهج متعددة، مثال على الاهتمام الغربي بالجانب النظري و المفاهيمي والمنهجي، وضعف ذلك الملحوظ عربياً، كالمناظرة الغربية المعروفة بين اتجاه بحثي يربط بين الانفتاح السياسي واعتدال الأنظمة من جهة وتوجه الحركات الإسلامية نحو الانفتاح والاعتدال، والعكس صحيح، واتجاه بحثي آخر يرى أنّ المعتدلين يتماهون في الأهداف والغايات مع المتطرفين حتى لو اختلفوا في التكتيك والأساليب (بالطبع أغلب الحكومات العربية ترحب بهذا الاتجاه البحثي، لأسباب سياسية وليست أكاديمية بالضرورة!)، وهنالك دراسات مهمة في مجال الإرهاب وتطورات على صعيد الأبحاث الكمية والنوعية في الغرب، مقارنةً في العالم العربي، والسبب يعود لنقص الموارد المالية، والفرق في مستوى الجامعات، وأزمات الموضوعية والاستقلالية (التي تحدثنا عنها

سابقاً)، فنجد أقساماً وجماعات وجهوداً علمية متخصصة في دراسة الإسلام الراديكالي مقارنة بجهود فردية مبعثرة في العالم العربي، بالرغم من أن اللغة والمكان والثقافة كلها عوامل يفترض أن تصب في صالح الباحث العربي، لكنّه أشبه بشخص مقيّد اليدين يلقى به في نهر ومطلوب منه أن يصطاد السمك!

ليسامحني صديقي توماس هيغهامر الباحث المتميز في مجال الحركات الإسلامية، كنت أضحك في نفسي وأنا أقرأ كتابه «القافلة: عبدالله عزام وصعود الجهاد العالمي» (ترجمة عبيدة عامر وإصدار الشبكة العربية للأبحاث)، خاصةً عندما يعدد حجم المنح التي قدمت له من مؤسسات أكاديمية وبحثية غربية وأوروبية لإنجاز الكتاب، الذي استغرق منه خمسة أعوام، زار خلالها الأردن وباكستان وأفغانستان والسعودية، والتقى بعشرات الأشخاص وحصل على مقابلات مهمة مع العديد من الشخصيات، وكان متفرغاً بدرجة كبيرة لهذا العمل خلال تلك الفترة، مع انقطاع لمراحل قصيرة، ثم أتى بهذا المنتج المهم علميًّا وبحثيًّا (وبالمناسبة له كتاب لا يقل أهمية عن الجهاد في السعودية، وكان أطروحة الدكتوراه، وكتاب حتى لا يعود جهيمان مرّة أخرى)، مثل هذه «الرفاهية البحثية» لا يستطيع أي باحث عربي أن يحصل عليها، من مؤسسات عربية، وربما لو التقى بهؤلاء المسؤولين، بخاصة الجهاديين، ربما مصيره الشبهات الأمنية أو السجون والمعتقلات!! وأنا شخصيًّا أعترف وقد ألفت ونشرت عدداً كبيراً من الكتب (التي اعتز بها جميعاً) لولا الدعم والمساندة المستمرة من مؤسسة فريدريش أيبرت الألمانية، لما تمكنت من إنجاز جزء بسيط من هذا الإنتاج المعرفي!

في الجلسة الختامية من مؤتمر «الإسلاميون بعد عقد على الربيع العربي» توافقنا -نحن معشر الباحثين- على أهمية التركيز في الفترة القادمة على المجالات النظرية والمنهجية لتطوير الحقل المعرفي والبحثي المتخصص في هذا المجال وتنظيمه والتفكير بصورة جماعية بكيفية تحقيق ذلك..

الملاحظة الثالثة: مأزق «الإسلاميين الديمقراطيين»

تتعلّق بالتطورات المهمة الأخيرة التي وقعت -خلال إعداد النسخة الورقية من الكتاب، بعد نهاية أعمال المؤتمر- وتتمثل بالتزامن بين سيطرة طالبان على أفغانستان

من جهة وما حدث في تونس في تموز 2021، ثم الهزيمة المدوية لحزب العدالة والتنمية في المغرب في الانتخابات النيابية الأخيرة، أيلول 2021، ما الدلالات والنتائج وهل يمثّل ذلك نقطة تحول في مسارات الإسلام السياسي، بما يؤثر على المخرجات والنتائج المتعلقة بالمؤتمر وهذا الكتاب؟!

ثمة زوايا نظر مهمة ورئيسية في قراءة ما حدث، ومدى تأثيره على مصائر الحركات الإسلامية، وقد عقد معهد السياسة والمجتمع ورشة عمل نقاشية مهمة بعنوان «انتصار السلاح ومأزق الديمقراطية: تداعيات ما حدث في أفغانستان وتونس على المسرح السياسي العربي» (12 أيلول 2021)، وإذا كان من المبكر الحكم على نتائج ما يحدث في أفغانستان، فإنّ الإسلام السياسي في العالم العربي، بخاصة نسخته المتطورة البراغماتية في المغرب العربي وتونس، في أزمة بنيوية، ناجمة عن الانتقال من مجال المعارضة إلى السلطة، ومن الأيديولوجيا الخطابية إلى السياسات العملية ومن سياسات وخطابات الهوية إلى المشكلات والبرامج والحياة اليومية، وذلك كلّه أدى إلى خسارة الإسلاميين الهالة التي تمتعوا بها في مرحلة المعارضة والوعود الإسلامية المرتبطة بالهويات الإحيائية، وفقدان بريق المعارضة والتوغل في العمل السياسي، بما فيه من أمراض وأزمات ومشكلات، ما نقض عنهم المخيال الشعبي بوصفهم مختلفين جذريًّا عمّن هم في السلطة، فإذا بهم يقعون في كثير من المشكلات والأزمات ولا يختلفون بالطريقة التي تبدو في مخيال الشارع، أو التي رسمها الإسلاميون عن أنفسهم في الشارع، فأصبحت هي ذاتها مشكلة كبيرة لهم!

بالضرورة يقف الإسلاميون الديمقراطيون (أو الذين أعلنوا القبول بالديمقراطية) على مفترق طرق، فهم خسروا كثيراً في تجربة السلطة القصيرة (في مصر وتونس والمغرب)، وفقدوا جزءاً كبيراً من قاعدتهم الاجتماعية، لكنّهم ما يزالون في طور التحول والانتقال من أحزاب الإسلام السياسي إلى أحزاب ما بعد الإسلام السياسي (على حد تعبير الباحث السوسيولوجي آصف بيات)، لكن من خلال التجربة الراهنة، بعد عقد على الربيع العربي، لا تبدو الظروف السياسية مساندة ومساعدة على عملية التحول المطلوبة، نحو أحزاب سياسية محترفة، تفصل الشؤون الدعوية عن السياسية، فعملية التحول الديمقراطي مرتبكة، والمجتمعات تحت وقع الضغوط الاقتصادية والأزمات التنموية مع

ارتفاع معدلات البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي، فمثل هذه البيئات لا تساهم في تطوير الأحزاب نحو الاعتدال والانفتاح لأنّ ذلك سيضعف من شعبيتها في شارع يتسم عموماً بالاحتقان ونفاذ الصبر، ومن المعروف أن تحسين الظروف الاقتصادية والتنموية يحتاج وقتاً وعملية تاريخية وليست مسألة سهلة، مما يصعّب ويعقّد من مهمة الأحزاب السياسية ذات الخلفية الإسلامية.

في المحصلة «الإسلاميون الديمقراطيون» -في كثير من الحالات- تخلوا عن أيديولوجياتهم وخطاباتهم التي تقوم على الوعود والحلول السحرية لكنّهم اصطدموا بواقع صعب وجمهور محتقن يرغب أكثر بالحلول السهلة والأحلام الوردية من الحديث عن طريق وعر وطويل وشاق!

مقدمة

شهدت أحداث الربيع العربي عام 2011 صعوداً سريعاً ومفاجئاً للحركات الإسلامية التي وصلت أخيراً إلى مسعاها لمسك زمام السلطة بعد عقود من النضال والكفاح ضد أنظمة سلطوية لم تفسح لها المجال بشكل كافٍ لممارسة العمل السياسي والشأن العام. ومثّل هذا الصعود انعطافة مهمة في الساحة السياسية العربية أدى إلى تحريك المياه الراكدة لإعادة دراسة حقل الإسلام السياسي الذي تصدر المشهد عبر الأدوات الديمقراطية التي مكنته من أن يكون إما على رأس هرم السلطة أو شريكاً أساسيًّا فيه، فقد بدا أن زمن الإسلام السياسي بدأ يأخذ مجده ويحقق طموحاته ويمضي قدماً نحو تحقيق مشاريعه.

لكن ما لبث نجم الإسلاميين بالصعود حتى بدأ يهوي ويسلك طريق الأفول بعد الانتكاسة الكبيرة التي وقعت في مصر عقب أحداث 30/يونيو عام 2013، فكما كان الصعود إلى السلطة مفاجئاً كان السقوط مدويًّا وصادماً وسريعاً لهذه الحركات التي كانت تعتقد بأن سيناريو السجن والاعتقال وملسلسل الإعدام لن يتكرر بعد وصولها إلى سدة الحكم. وبالنظر إلى أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر بمثابة الأم للحركات الإسلامية السنيّة في المنطقة فقد ألقت هذه الأحداث بظلالها على التجارب الإسلامية الأخرى بشكل كبير. وما أن هُزم الإخوان المسلمون في مصر حتى بدأ الخوف يطرق أبواب الحركات الإسلامية الأخرى خشية تكرار السيناريو المصري في بلدانها لدرجة أنها عمدت إلى إما فك ارتباطها بالتنظيم العام أو أن تصرح بأنها قد فكت ذلك الارتباط منذ زمن بعيد.

في كل الأحوال، قد يُحسب للإسلاميين أنهم وصلوا إلى الحكم عبر وسائل ديمقراطية ويبدو أنهم كانوا مستعدين للخروج منه إذا ما كان الخروج أيضاً من خلال الديمقراطية ولعل ما يثبت ذلك الخسارة الفادحة التي مُني بها حزب العدالة والتنمية مؤخراً بالانتخابات البرلمانية في المغرب والذي سلّم السلطة دون إحداث ضجة.

أثبت الإسلام السياسي بشكل عام كحقل بحثي ينتمي إلى الظواهر الاجتماعية والإنسانية صعوبته في التنبؤ والاستشراف كظاهرة معقدة، ولعل أفضل ما يمكن الاستعانة به في هذا الحقل هو المنهج الوصفي في التحليل، فقد أثبتت الدراسات السابقة إخفاق الباحثين في استشراف السيناريوهات المقبلة المتعلقة بالحركات الإسلامية، ابتداءً من المفكر الفرنسي اوليفييه روا الذي توقع فشل الإسلاميين في السلطة بعد أن تنبّأ بأن يمارس الإسلاميون راديكالية إسلامية على مستوى الدولة أو المجتمعات عند تسنمهم مقاليد الحكم، وهذه أزمة متعلقة بالمقاربة الجوهرانية الاستشراقية المستخدمة من قبل الباحثين الغربيين الذين ينظرون لجميع الحركات الإسلامية سواء السياسية أو الجهادية كطيف فكري وقالب مفاهيمي واحد، لكن ما ظهر في الواقع هو أن الإسلاميين في بعض النماذج خلعوا عباءة الإخوان المسلمين و انتهجوا أساليب بعيدة عن المبادئ التي نشأت من أجلها تلك الحركات ولم يكن إقامة دولة إسلامية ضمن مشروعهم أو أنهم فكروا بإعادة أسلمة المجتمع على أقل تقدير. إلى آصف بيات الذي توقع أن يصل الإسلاميون إلى مرحلة «ما بعد الاسلاموية» المتمثلة بدمج الدين بالعلمانية و بالمبادئ الليبرالية المتعلقة بالحرية والحقوق والتعددية بعيداً عن السلطوية التي رافقت التاريخ السياسي الإسلامي، وتطور الإسلاميين من أحزاب دينية إلى أحزاب برامجية ولعل ما عرقل من تنبؤ بيات هو البراغماتية التي وصلت حد الانتهازية لقوى الإسلام السياسي في السلطة وغياب رؤية برامجية حقيقية لهذه الحركات فيبدو أن الاسلاميين تعاملوا في السلطة وفقاً للسياق وردود الفعل وإكراهات الواقع دون وجود استراتيجية محددة تحكم سلوكهم السياسي، فاندمجوا حتى مع السياسات النيوليبرالية علّهم يحظون بأمد أطول في السلطة.

لكن ومن باب الإنصاف، قد يعود ذلك إلى أن تجربة الإسلاميين في الحكم لم تنضج بعد وهي بحاجة إلى الوقوع في الأخطاء والتجربة لتصل إلى مرحلة أفضل مما كانت عليه، فقد اعتاد الإسلاميون على أن يكونوا في مربع المعارضة لعقود ولعل وصولهم المفاجئ إلى الحكم شكّل صدمة في التعامل مع حيثيات واقع السلطة وإدارة البلاد. كما أن الانهيار السريع للتجربة الاسلامية في مصر يبدو أنها شكلت هواجس كبيرة للحركات الأخرى خاصة وأن حزب الحرية والعدالة لم يأخذ فسحةً كافيةً لممارسة السلطة للحكم على تجربته، بالإضافة إلى أن هذه الحركات عملت وفقاً لمناخ سلطوي أو هجين على أقل

تقدير حاولت من خلاله أن تندمج وتكيف نفسها وتشتبك معه إلا أن الواقع يبدو أنه كان مغايراً تماماً، أي أنها لم تعمل وسط مناخ سياسي طبيعي يحترم التعددية والحريات والمشاركة السياسية لنحكم عليها بالنجاح أو الفشل. وهذا ما يدفعنا للقول إلى أن استخدام المقاربة السياقاتية بات ضرورة بعد هيمنة المقاربة الجوهرانية لفترات طويلة على دراسة حقل الإسلام السياسي، وهذا لا يعني الاستغناء عن الجوهرانية، بل هي إعادة ترتيب الأولويات في الحقل البحثي.

سعى مؤتمر «الإسلاميون بعد عقد على الربيع العربي» إلى استكمال الجهود المعرفية والبحثية في دراسة حقل الحركات الإسلامية من خلال تسليط الضوء على حال الإسلاميين بعد عقد على الربيع العربي و طرح تساؤلات حول أبرز التحولات التي طرأت على الخطاب والممارسة بالنسبة للإسلاميين بعد أن شهدت هذه الساحة ثورات مضادة عمدت إلى إقصائها من السلطة، ومحاولة حركات أخرى للانتقال إلى مرحلة ما بعد الإسلاموية كونها صمدت في السلطة. كما يثير المؤتمر تساؤلاً مهماً حول ما إذا كانت الديمقراطية والانتقال الديمقراطي خياراً فعالاً ومتاحاً ومفتاحاً للتغيير بالنسبة للإسلاميين بعد إزاحة بعضهم من الحكم بطرق قد تبدو غير ديمقراطية دعا بعضها إلى استخدام خيار العنف والعنف المسلح لاسترداد ما تراه حقوقها.

كما أشار إلى الحركات السلفية التي شهدت نشاطاً غير مسبوق بعد الربيع العربي وتحولات عديدة باتجاهات مختلفة، فباتت السلفية سلفيات في واقع التجربة، وباتت السلفية نفسها تتقاتل فيما بينها كما حدث بين هيئة تحرير الشام مع منافسيها من التنظيمات السلفية الجهادية الأخرى.

جدير بالذكر دعوة الباحثين في المؤتمر استدخال مقاربات سيكولوجية وسوسيولوجية لدراسة هذه الظاهرة المركبة قبل الحكم على الأداء والممارسة بشكل عام، ومحللة التجارب وضرورة دراسة كل نموذج على حدىً دون ربطه بنموذج آخر

في النهاية، شدد الباحثون المشاركون في المؤتمر على ضرورة تطوير الدراسات المتعلقة بحقل الإسلام السياسي بعد مضي عقد على الربيع العربي لإعادة صياغة المفاهيم وطرح أسئلة جديدة والوقوف على أهم المحطات والتحولات التي مرت بها الحركات الإسلامية خلال هذه المدة سواء في السلطة أو المعارضة.

قسّم المؤتمر جدول أعماله في البداية إلى خمس جلسات، إلا أن قرار حل البرلمان التونسي وإزاحة حزب النهضة من الواجهة فرض على القائمين عقد جلسة استثنائية للبحث في هذا التطور المهم ومآلاته، فقسمت الجلسات على النحو التالي:

الجلسة الأولى:

الإسلاميون وأزمة السلطة: وقد سعت إلى دراسة تجارب نماذج ثلاثة في كل من المغرب وتونس ومصر -ما قبل أحداث 30/يونيو/2013 - من خلال تقييم الأداءين السياسي والاقتصادي والوقوف على أبرز التحولات والمتغيرات التي حدثت على مستويات الخطاب، الرؤية، والبرامج، والمقارنة بين مرحلة ماقبل السلطة و ما بعدها، ولعل سهام النقد كانت حاضرة وبقوة في أوراق الباحثين وما تخلل الجلسة من نقاشات. فقد طرح د. أحمد شلاطة أسباب إخفاق حزب الحرية والعدالة -الجناح السياسي للإخوان المسلمين في مصر- في التعامل مع السلطة وحالهم الآن ما بعدها في ظل وجود انشقاقات طولية وأفقية وتحولات في الخطاب. كما استطاع د. عبدالحكيم أبو اللوز بورقته أن يعطينا إنذاراً مبكراً لما آلت إليه الأمور في تجربة حزب العدالة والتنمية المغربي مؤخراً وكان قد تنبأ باحتمالية التراجع الكبير للحزب قبيل الانتخابات النيابية. إلى ورقة أ. صلاح الدين جورشي التي جعلتنا نستوعب صدمة ما حدث في تونس فيما بعد من خلال ورقته التي تحدثت حول ما يدور في أروقة النهضة الداخلية والقاعدة الشعبية التي شهدت اهتزازاً في أركانها وأزماتها المتراكمة مع الفاعلين الآخرين في النظام السياسي التونسي.

الجلسة الثانية:

الإسلاميون في مربع المعارضة والأزمات الداخلية: وقد تطرقت إلى نماذج ثلاثة وهي سوريا ولبنان والأردن، تنشط فيها الحركات الإسلامية التي مازالت محسوبة في صف المعارضة، وطرحت تساؤلات حول أهم التحولات التي طالت هذه الحركات سواء على مستوى الخطاب أو الأداء. ولعل ما كان يشترك في هذه النماذج الثلاثة هو الظل الخارجي الثقيل الذي فرض واقعه وحَكَمَ تجارب تلك الحركات الإسلامية. وقد طرح د. عبدالرحمن الحاج مسألة الطائفة التي لعبت دوراً أساسيًّا بتحديد سلوك الإسلاميين في سوريا بعد اندلاع الثورة عام 2011، ومحاولات الجماعة الإسلامية في لبنان تجاوز هذه المسألة عقب اندلاع حراك تشرين عام 2019 إلا أنها على ما يبدو لم تستطع إغفال

النظر عما حدث في سوريا مع وجود النفوذ الايراني كما ورد في ورقة د. شفيق شقير أو تتجاوز ما حدث في لبنان من اكتساح لحزب الله عام 2008، بالإضافة إلى أن النظام السياسي في لبنان يقوم على الطائفية من الأساس.

وفي ظل وجود نوع من التداخل بين الحالتين السورية واللبنانية، كان للأردن نموذج مختلف، فكما ورد في ورقة أ. ابراهيم غرايبة حكمت مسألة الهوية مشهد الإخوان المسلمين في الأردن وأثرت بشكل مباشر على مسار الحركة سواء في مسار الحراك الشعبي أو في الانشقاقات عن حزب جبهة العمل الإسلامي، وبالتالي أصبح هنالك إخوان قدامى وإخوان جدد، كما طرح أثر ذلك على خطاب الحزب وعلى مساره في المعارضة.

الجلسة الثالثة:

السلفيون بين التجربة الحزبية والعمل الدعوي: سعى المؤتمر من خلال هذه الجلسة إلى دراسة التجربة السياسية والحزبية للتيار السلفي ومواقفها من السلطة بعد عام 2011 وقراءة التحولات التي طرأت على هذا التيار في التوجهات والمواقف والتحالفات مع أطراف قد تكون سابقاً ترفض التحالف معه، ولعل مفاجئة الربيع العربي كانت في صعود التيار السلفي إلى سلَّم السلطة كما يرى د. محمد أبو رمان والذي حل ثانيًّا في نتائج انتخابات مجلس الشعب عام 2011 بعدد المقاعد في مصر، كما شهد التيار براغماتية غير مسبوقة بعد أحداث 30/يونيو/2013 وانشقاقات داخل هذه التيار قسمته إلى تيارات وقوى متعددة، وأشار إلى الانحسار الذي تشهده السلفية بشكل عام اليوم بعد أن تخلت عنها بعض الدول التي كانت راعية لهذا الفكر، وقيام دول أخرى برعاية بعض التيارات السلفية، الحركية منها تحديداً. ثم ناقش أ. حسن أبو هنية التحولات السياقية التي طرأت على هيئة تحرير الشام والتي تحاول اليوم إقامة شبكة علاقات إقليمية ودولية أملاً في التخلص من تصنيفها كحركة إرهابية بالإضافة إلى خوضها صراعات دموية مع تنظيمات جهادية عالمية أخرى في إطار سعيها لبرهنة اعتدالها، لكن لم تنقطع أيضاً من محاولات قولبة الايديولوجيا لتتناسب مع هذه التحولات لتبقى في إطار السلفية. وتناول أ. مبارك الجري المسألة السلفية في الكويت بعد الربيع العربي و ديناميات التحول إضافة إلى سلسلة الانشقاقات التي شهدتها التيارات السلفية، والإشارة إلى أثر سعودة السلفية على المشهد الكويتي، كما جادل الجري بأن

الثنائية السلفية في الكويت ما عادت تصنف حركية أو أصولية بل هي تحولت إلى موالاة ومعارضة. في المغرب والتي قد يعدها البعض تجربة فريدة، طرح د. محمد عبد الوهاب رفيقي التحولات التي طرأت على التيار ومحاولاته للاشتباك في السلطة، وكيف استورد المغرب التجربة السلفية الوهابية من السعودية لمواجهة اليسار ثم انقلب عليها، وعن أثر هذا الانقلاب على سلوك السلفيين في المغرب. تطرق رفيقي أيضاً إلى الانشقاقات التي شهدتها السلفية بين تقليدية، وحركية حاولت أن تطرح خطاباً مغايراً لم يكن وارداً من قبل في الأدبيات والمرجعيات السلفية.

الجلسة الرابعة:

الإسلاميون ما بعد الديمقراطية: هذه الجلسة كانت استثنائية عقدها المؤتمر استجابة للمتغيرات التي حدثت في تونس وربما كان من حسن حظ المؤتمر أن يقوم الباحثون بقراءة المشهد لحظة وقوعه والوقوف على الأسباب التي تقف وراء قرار الرئيس التونسي قيس سعيّد بحل البرلمان وإزاحة حزب حركة النهضة عن المشهد. وناقش أ. صلاح الدين جورشي الأسباب التي تقف خلف هذه الخطوة وعن السيناريوهات المقبلة المتوقعة وعن التداعيات في الساحة التونسية والإقليمية والدولية لهذه الأحداث التي عدها البعض جرس إنذار لتكرار النموذج المصري. أما في ورقة د. رحيل غرايبة فقد حاول تفسير الأسباب الداخلية والخارجية التي تقف وراء ما تمر به الحركات الإسلامية من انتكاسات بعد صعودها إلى سلم السلطة، وجادل غرايبة في ورقته أن سعي الإسلاميين من خلال الاعتماد على الخطاب الإسلامي سيدخلهم في صراعات حتمية بعد وصولهم إلى السلطة تتعلق بالمكاسب والمناصب والثروات، لذلك يرى في ورقته ضرورة انخراط الإسلاميين بأحزاب وطنية برامجية لكن ليست باسم الإسلام أو الإسلام السياسي.

الجلسة الخامسة:

الإسلاميون والمرأة: بحثت هذه الجلسة واقع المرأة في التيارات الإسلامية ضمن المسارين الفكري والسياسي، وكان من الواضح التركيز على المسار السياسي من خلال الأوراق والمناقشات التي شهدتها الجلسة في تناولها لواقع النساء في حزب حركة النهضة والتركيز على الفئة المهمشة في الحزب وكيف تتعامل النهضة مع وجود المرأة وكيف تطرح قضاياها وإلى أي مدى يعتمد الحزب على النهضاويات سواء في اتخاذ القرار أو الممارسة

السياسية وهذا ما طرحته ورقة د. آمال قرامي. أما في الأردن فتشهد المرأة بحسب ورقة د. ديمة طهبوب صعوداً تدريجيًّا في التمثيل السياسي من خلال حضورها الفاعل في المكتب التنفيذي وتحت قبة البرلمان الأردني، وعدم انزوائها بالأنشطة الدعوية والخيرية والتربوية فقط.

كما قدّمت أ. هبه عبد الجواد و أ. زهراء بسام ورقةً تتحدث عن واقع المرأة في الحركة الإسلامية وتفاعلاتها والتحولات التي طرأت على أدوارها التنظيمية خلال العشرية الأخيرة والتي ترتبط -كما تسميه الدراسة- بـ (حدة الارتباط التنظيمي)، إلا أن المستجدات بعد عام 2015 انتجت حالة من الارتباك الهوياتي جعلها أمام خيارات محدودة في مشهد معقد لا يمكن الحكم عليه آنيًّا ولا الجزم بثباته واستمراريته مستقبلاً.

الجلسة السادسة:

الإسلام السياسي وآفاق المستقبل: تناولت هذه الجلسة محورين مهمين اختتم بهما المؤتمر أعمال جلساته. المحور الأول، تناول أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على سياسات الإسلاميين قدمها أ. عمار فايد الذي رأى بدوره قصوراً من الإسلاميين في التعامل مع هذا الجانب لغياب رؤية واضحة منذ التأسيس في التعامل مع هذه القضايا؛ فمشروع الإخوان المسلمين كما ورد في ورقة فايد «غير ناجز»، وناقش تداعيات صعود اليمين في الغرب على الإسلاميين بالتزامن مع وجود استهداف إقليمي، وكيف استجابت بعض الحركات الإسلامية للمتغيرات الاقليمية والدولية تمثلت بخطوات كانت صادمة للجماهير، لعل أبرزها قبول حزب العدالة والتنمية التوقيع على اتفاقية التطبيع مع اسرائيل.

أما المحور الثاني، فقد طرح د. خليل العناني ملاحظات تتعلق بأسئلة المنهج في دراسة الحركات الإسلامية ولعل هذا المحور كفيل بأن يعيد تصورات الباحثين في دراسة هذا الحقل ابتداءً من إعادة النظر فيما يعتبره الباحثون مسلمات وانتهاء بدعوة العناني إلى أنسنة وطبعنة الحقل وليس التعامل معه كظاهرة استثنائية خارج السياق مع الحفاظ على خصوصية هذه الحركات.

في هذا الكتاب لم نبتعد عن منهجية المؤتمر في تقسيم فصوله، فقد راعى ترتيبها بحسب ترتيب الجلسات من خلال إرفاق أوراق الباحثين والمناقشات التي تخللت جلسات المؤتمر، مع الحرص على تحري الدقة للحفاظ على الحق العلمي للباحثين في إبداء الرأي.

الثورة والحرب:

الإسلاميون في موقع المعارضة الداخلية في سوريا

عبد الرحمن الحاج

مقدمة

تحولات الإسلاميين في سوريا قد لا يشبهها تحولات أخرى في العالم، ففي سوريا وجدت كل أنواع التنظيمات الإسلامية، وخاضت صراعاً مع بعضها ومع النظام والمجتمع الدولي والنظام الإقليمي ومع أطراف معارضة وطنية غير إسلامية، وتركت هذه الصراعات بصماتها على الإسلاميين. سيقوم هذا البحث برصد هذه التحولات وكيف تشكلت، والمآلات التي انتهت إليها بعد 10 سنوات من الثورة أو من الربيع العربي، لكنه لن ينحو منحى البحث التأريخي، بقدر ما هو دراسة حالة يستند بالضرورة على المعلومات التاريخية للتحليل لفهمها.

ويقتضي تناول تحولات الإسلاميين في سوريا على هذه المسافة الزمنية أن نبين بعض التوضيحات الأساسية التي تشكل الأرضية التي جرت عليها هذه التحولات لتكون المقاربة ممكنة دون الوقوع في التعميمات والالتباسات التي قد تحول دون فهم الحالة في سوريا على نحو واقعي ومعقول:

أولاً، عند الحديث عن سوريا إلى أنه بالرغم من التحول الكبير الذي أصاب دولة مثل سوريا على مستوى الجغرافيا والديموغرافيا ودخول فاعلين دوليين وإقليميين وظهور فاعلين محليين جدد، لكن النظام السياسي الذي ولد ثورة وحوّلها إلى حرب طاحنة سحقت فيها مدن تاريخها يمتد لآلاف السنين فوق رؤوس ساكنيها وقتل مئات الآلاف لم يتغير فيه شيء، كأنما التاريخ يمر من مكان آخر خارج نظام هذه الدولة البائسة الواقعة أسيرة لعنة الجغرافيا السياسية.

في هذا النظام الفردي لا توجد إمكانية لمشاركة إسلاميين ولا غير إسلاميين، نظام دكتاتوري تقليدي كل شيء مصمم مسبقاً على مقاس شخص واحد، لا مجال فيه

لأي نوع من المشاركة في الحكم، وبالتالي من نافلة القول إننا حين نتحدث عن «موقع المعارضة» فإننا لا نتحدث عن مفهوم المعارضة في دولة تعددية، وإنما عن موقع يعارض نظام الحكم ذاته ويصارع لتغييره بالقوة التي أتاحتها الثورة والحرب التي تلتها، أي منذ 2011.

ثانياً، يجب فصل تاريخ الصراع بين الإسلاميين ونظام الأسد في سوريا في نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات، وبين الصراع الذي ولد بفعل الثورة، إذ على الرغم من أنه لا يمكن أن تنفصل الشعوب عن تاريخها إلا أن الصراع الراهن مختلف الدوافع ومتنوع الفاعلين، ويكاد العنصر الوحيد الذي ظل فاعلاً ومؤثراً هو المأساة الإنسانية التي خلفتها مجاز النظام في حماة ومدن أخرى والتصفيات الممنهجة في السجون لعشرات الآلاف من السوريين، والتي أبقى النظام جروحهم مفتوحة ليكون أداته لـ«تأديب» المجتمع وتخويفه من عواقب مماثلة إذا ما فكر بالثورة عليه.

ثالثا، الطائفية عامل رئيسي في الصراع مع النظام، والناشئة عن تحكم أقلية علوية في أكثرية سنية بكل مؤسسات الدولة، وخصوصاً الجيش والأمن ظلت طوال عقود عنصراً أساسياً في الصراع مع النظام، وسواء أعلن عنها أم أعلن عن نقيضها في أدبيات المعارضة فقد ظلت حاضرة وبشكل كثيف في أدبيات الإسلاميين على اختلاف توجهاتهم وبشكل يمكن القول فيه إنه أوضح من الجميع، إذ ثمة ميل جوهري لدى الإسلاميين للنظرة الطائفية في السياسة ناشئة من وجود الدين في قلب الأيديولوجيا السياسية التي يعتنقونها.

رابعاً، الثورة السورية التي اندلعت وغيرت كل شيء بعدها لم يكن للإسلاميين على اختلافهم أي دور فيها، وإنما فرضت نفسها عليهم، وحدد الجميع موقفهم منها تبعاً للأيديولوجيا السياسية التي يعتنقونها، ولتكوينهم المحلي أو العابر للحدود، ولهذا فإن فهم علاقة الإسلاميين بالثورة سيكشف عن طبيعة الصراع الناشئ بتداعياتها وموقع كل طرف من الإسلاميين فيه.

1- الجميع على أرض واحدة

حتى اندلاع الثورة السورية في 15 آذار/مارس 2011 لم يكن هناك تنظيمات إسلامية سورية لا تزال تكافح من أجل البقاء في المنفى سوى الإخوان المسلمون وحزب التحرير وحركة العدالة والبناء (تأسست 2005)، ووحدة العمل الوطني لكرد سوريا (تأسس 2006)، وفي الداخل حيث تيار الشيخ معشوق الخزنوي القومية (الكردية) الإسلامية، والتيار الإسلامي الديمقراطي (أسسه المعارض غسان نجار في 2007)، أي الإسلام السياسي، ولم يكن أي وجود تنظيمي للإسلاميين في سوريا من أي نوع كان، لكن كان هنالك حالة فريدة ليس لها مثيل في العالم ربما، وهي «تصنيع الجهاديين السلفيين» وتصديرهم للعالم، فقد استفادت سوريا من تكوين الشبكة الجهادية التي رعتها مطلع عام 2013 مع توجه الولايات المتحدة لاحتلال العراق، فكما هو معرف فقد زجت بآلاف السوريين والعرب في الحرب العراقية مصحوبة بفتاوى من مفتي الجمهورية بالجهاد في سبيل الله في العراق (2003/03/26)[57]، واعتقلت العائدين منهم مع الحفاظ على «المعبر الجهادي» في طريق واحد: من سوريا إلى العراق، وفتحت سجن صيدنايا للجهاديين السلفيين السوريين العائدين من العراق ووضعتهم مع سجناء القاعدة القادمين من أفغانستان وبدأت حملة اعتقالات واسعة لذوي الميول السلفية في أنحاء البلاد منذ عام 2004 لزجهم في سجن صيدنايا وإجبارهم على التواصل مع القاعديين القدماء وتوفير بيئة فكرية لتوليد جهادية سلفية،[58] وصل الأمر حتى إلى توفير مكتبة جهادية فريدة من نوعها تضم كل المراجع الجهادية المحرمة أو الممنوعة من التداول في سوريا، كانت عملية استثمار ضخمة وفريدة.

1-1– صعود الجهادية السلفية

سيكون لهذه السلفية الجهادية المصنَّعة في سجن صيدنايا والتي كان يعدها النظام للاستخدام في تعزيز دوره الأمني في هذه البقعة الساخنة في العالم وتوسيع تأثيره

57 جاء في الفتوى أن «مقاومة الغزاة المحاربين فرض عين على كل مسلم ومسلمة ويقع على أهل العراق أولا ثم الأقرب فالأقرب حسب الحاجة» انظر الفتوى في : «مفتي سوريا يدعو لتنفيذ عمليات استشهادية ضد الغزاة»، الجزيرة نت، 2003/03/27، على الوصلة: https://cutt.ly/QRi2nbF

58 حول تصنيع المتطرفين في سجن صيدنايا انظر مثلا: سرية، دياب. «أكاديمية سجن صيدنايا العسكري: صناعة التطرف»، مركز الجمهورية، 2016/11/11، على الوصلة: https://www.aljumhuriya.net/ar/36080

الإقليمي[59] ، دوراً جديداً في الأحداث التي تلت الثورة، إذ سيتم استخدامهم بغرض تغير قواعد اللعبة بعد اندلاع الثورة، من مواجهة بين شعب يريد حريته ونظام دكتاتوري دموي، إلى مواجهة بين إسلاميين متطرفين ونظام علماني يحمي الأقليات ويحافظ على الأمن ومكافحة الإرهاب في المنطقة.

إذ ستقوم هذه الجهادية بتنظيم نفسها وربط شبكات عملها، كان النظام مدرك لخططها وتوجهاتها، وستقوم بالدور المتوقع منها عندما يتم الإفراج عنها بعد 3 أشهر من اندلاع الثورة، أي تشكيل تنظيمات جهادية سلفية تعمل على عسكرة الثورة[60]، لكنها على الرغم من تكوينها القائم على الجهادية السلفية المفترض أنها عابرة للحدود إلا أنها أظهرت ميلاً واضحاً نحو المحلية، يرجع ذلك إلى كون قياداتها وأعضائها سوريين، ومشكلتهم مع النظام السياسي من جهة مثل بقية السوريين، وارتباط الهوية الدينية للدولة بالنظام الطائفي العلوي، أي أن موضوع الهوية الدينية وتطبيق الشريعة عقبته الرئيسية مرة أخرى النظام. لهذا السبب جميع التنظيمات السلفية الجهادية التي تم تصنيع قادتها وكثير من أعضائها في صيدنايا (مثل حركة أحرار الشام[61]، وجيش الإسلام) أنتجت سلفية جهادية محلية، وهي ظاهرة جديدة في السلفية الجهادية في هذه المنطقة على الأقل. [62]

السلفية الجهادية العابرة للحدود جاءت مع مشروع «جبهة النصرة لأهل الشام» الذي كان اقتراحاً من السلفي الجهادي السوري أحمد الشرع الذي سيصبح اسمه أبو

59 انظر ويكليكس، وثيقة تاريخ 2010/2/24 تصريحات لعلي مملوك (رئيس المخابرات العامة) لوفد رسمي أمريكي، حضر الاجتماع فيصل المقداد بصفته نائبا لوزير الخارجية، وعماد مصطفى السفير السوري في واشنطن، انظر ترجمة الوثيقة على موقع زمان الوصل، الوصلة: https://cutt.ly/rRsD3U9

60 Lund, Aron. Syria's Salafi Insurgents: The Rise of the Syrian Islamic Front, (Stockholm: Swedish Institute of International Affairs, 2013), p10.

61 تأسست حركة أحرار الشام في 2011/11/11 كتنظيم عسكري إسلامي محلي يهدف إلى مقاومة النظام السوري، كان مؤسسه أحد نزلاء سجن صيدنايا. حول حركة أحرار الشام انظر: أبازيد، أحمد. حركة أحرار الشام بعد عام طويل، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، اسطنبول، 2015. انظر الدراسة على الوصلة: https://cutt.ly/RRoag2R

62 لا تميل هذه الجهادية إلى العقائد الجهادية السلفية المعروفة في فقه الدم وتدمير النظام العالمي وإقامة الخلافة وإنما في الجمع بيه العقيدة السلفية والجهاد وتطبيق الشريعة، وبشكل خاص يمكن أن نلحظ السلفية العلمية الكلاسيكية في عقائد جيش الإسلام في الغوطة الشرقية.

محمد الجولاني أحد الأرقام الصعبة في التنظيمات الإسلامية المسلحة في سوريا، وجبهة النصرة تأسست بدعم من «دولة العراق الإسلامية» التي تمثل تطوراً للقاعدة وانشقاقاً عنها في الوقت نفسه[63]، برزت جبهة النصرة، التي أعلنت عن وجودها في سوريا مطلع 2012 [64]، بعد نحو 10 أشهر على اندلاع الثورة، والتي صار عدد أعضائها نحو 5000 مقاتل بعد بضعة أشهر من إعلانها[65]، كفاعل قوي ومهيب خلال عام 2012، شارك في أعمال عسكرية ضد النظام مع تنظيمات سلفية جهادية إسلامية غير سلفية محلية (مثل لواء التوحيد[66] وحركة أحرار الشام)، ولكن مجلس القيادة فيه يتكون من أغلبية «مجاهدين مهاجرين» أي غير سوريين حسب المصطلح السائد في أدبيات التنظيم عن الجهاديين الأجانب يغلب عليهم الجنسية الأردنية، ومعظم المقاتلين الأجانب الذين قدموا إلى سوريا التحقوا بجبهة النصرة، مما عزز النزعة العابرة للحدود بالتزامن مع تعزيز خبراته وقدراته العسكرية، وبسبب تحولها إلى قوة ضاربة في مواجهة النظام حظيت بشعبية لا بأس به. [67]

نجاح التنظيم وسيطرته الواسعة في البادية والشمال قاد أبو بكر البغدادي للمطالبة بخضوع التنظيم للدولة الإسلامية للعراق التي مولته ومدته بالسلاح والعتاد في مرحلة التأسيس؛ فقد أظهر قائد أبو محمد الجولاني نوعاً من الاستقلال في القرار عن تنظيم الدولة، إذ لم يكن مجرد جندي مطيع بقدر ما كان قائداً طموحاً، وللتهرب من رغبة تنظيم البغدادي في السيطرة على التنظيم؛ إذ لم يكن أبو محمد الجولاني في

---

63 بشارة، عزمي. تنظيم الدولة المكنى «داعش»: إطار عام ومساهمة نقدية في فهم الظاهرة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018)، الجزء الأول، ص25.

64 أعلنت النصرة عن نفسها وأصدرت بيانها التأسيسي في 24 كانون الثاني/يناير 2012.

65 See the interview with al-Jolani in: Smith, Martin. "The Jihadist" (Documentary Film), 2 June 2021, Frontline PBS (official account) on YouTube, on the link: https://www.youtube.com/watch?v=4pr_k47E6zo

66 لواء التوحيد تنظيم محافظ تأسس في الريف الشمالي والغربي لمدينة حلب، يضم فصائل إسلامية وأخرى من الجيش الحر، ينزع بعض قادته إلى السلفية العلمية التقليدية، ولكن لا صلة عقائدية ولا تنظيمية تربطه بالجهادية السلفية.

67 أُطلق مثلًا على مظاهرات يوم الجمعة 14-12-2012 مظاهرات جمعة «جبهة النصرة تمثلنا» في رد على التصنيف الأمريكي!

وارد الخضوع، أعلن الجولاني البيعة لزعيم تنظيم القاعدة[68]، وأدى هذا الخلاف إلى تحكيم زعيم القاعدة الجديد أيمن الظواهري ومن ثم قاد التحكيم إلى الانقسام في نيسان/أبريل 2013.[69]

صارت جبهة النصرة هي الفرع الرسمي للقاعدة في سوريا، وأدى الانقسام إلى ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» المعروف اختصاراً بـ«داعش» وريث تنظيم «دولة العراق والشام» [70] الذي أصبح تنظيم النصرة أحد أعدائه، وحيازة مكاسب النصرة هاجسه الرئيس لإقامة الدولة الإسلامية التي ينشدها.

1-2– عودة الإسلام السياسي

بعد شهرين من اندلاع الثورة أي في أيار/مايو 2011 قرر الإخوان المسلمون السوريون الانخراط رسمياً في الثورة[71]، وعودتهم لمعارضة النظام بعد أن تم تجميدها في تموز 2006 بهدف التمهيد لعقد اتفاق معد النظام عبر وسطاء اقليميين. وانخرط الإخوان مع أطراف المعارضة السياسية الأخرى في الأنشطة السياسية الداعمة للثورة ضد نظام الأسد، ومع تسلُّح الثورة أنشأ الإخوان ذراعاً عسكرياً تحت اسم «هيئة حماية المدنيين»، ومجموعات عسكرية تحت مسمى «الدروع» مع حرصه على نفي علاقته رسمياً بها، لدى الإخوان المسلمين تجربة عسكرية قديمة في مواجهة النظام، لهذا لم يكن من الصعب على هذا التنظيم السياسي إنشاء ذراع عسكري، انتهى به المطاف عام 2014 إلى تشكيل «فيلق الشام» ليضم جميع الفصائل العسكرية الإخوانية.

---

68 أبو محمد الجولاني، شريط صوتي مسجل، مؤسسة سحاب للانتاح الإعلامي، 2013/4/10 انظر التسجيل على الوصلة: shorturl.at/efwyF

69 المصطفى، حمزة. ، «نشأة تنظيم الدولة الإسلامية وسياقاته وبنيته: حالة سوريا»، في: مجموعة مؤلفين. تنظيم الدولة المكنى «داعش» ، ج2، ص228.

70 أبو بكر البغدادي، شريط صوتي مسجل، مؤسسة الفرقان للانتاج الإعلامي، 2013/4/9. انظر التسجيل على الوصلة: https://www.youtube.com/watch?v=i4RT_lBhImM

71 انظر بيان: «موقف جماعة الإخوان المسلمين في سوريا من الأحداث على الساحة الوطنية: هذا بيان للناس»، الصادر في 2011/4/5. انظر البيان على الوصلة: www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-mawaqif-547.htm وانظر أيضاً: «أخوان سوريا اتخذنا قرار استئناف نشاطاتنا المعارضة»، أخبار الشرق، 2011/5/1، على الوصلة: www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-mawaqif-577.htm

مع اندلاع الثورة آلت تنظيمات للإسلام السياسي التي ظهرت للاندثار، سواء في المغترب (حركة العدالة والبناء، والأكراد الإسلاميين في لندن) أو داخل سوريا (حركة الشيخ معشوق الخزنوي)، والتيار الديمقراطي الإسلامي، في حين ظهرت تنظيمات جديدة للإسلام السياسي على هامش تنظيمات المعارضة مثل (مجموعة العمل الوطني، الحزب الإسلامي)، ولم يستطع من تبقى من حزب التحرير الإسلامي بعد أن تم تفكيكه في سوريا قبل موت حافظ الأسد (عام 2000) بأشهر قليلة، غير أن يعمل على بناء ذراع عسكري أو استتباع بعض الفصائل (يحسب على حزب التحرير مثلاً «ألوية الحبيب المصطفى»)، حيث سيظهر أن إمكاناته محدودة، وأنه غير قادر على الاستمرار، فلا هو يملك خبرة عسكرية، ولا هو يملك أيديولوجيا منافسة، ولا أيضاً قاعدة اجتماعية، بالرغم من أنه يرفع شعار عودة «الخلافة الإسلامية»، وهو شعار اختطفته التنظيمات الجهادية السلفية.

3-1– الميليشات الشيعية الإيرانية: إنقاذ النظام

في مطلع عام 2013 كان نظام الأسد يترنح ويوشك على السقوط، فالمعارك باتت في أحياء من دمشق، وأكثر من 70% خارج سلطته أي في قبضة المعارضة، وكان بشار الأسد يبحث عن مكان يلجأ إليه مع عائلته حسب رواية الجنرال أحمد الهمذاني الذي قاد عملية التدخل العسكري تحت إشراف قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليماني وبالتشاور مع حسن نصر الله[72]، عمل الإيرانيون على استثمار الدين في الصراع عبر تأجيج الشعور الطائفي الشيعي والعلوي بهدف التحشيد للدفاع عن نظام الأسد تحت ذرائع دينية (حماية المقامات) وأخرى سياسية (الدفاع عن محور المقاومة)، ليتم تشكيل ميليشيات طائفية محلية علوية وشيعية ويستقدموا مقاتلين شيعة متطرفين من ميليشيات العراق (ميليشيات متعددة أبرزها لواء أبو الفضل العباس والنجباء وكتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء) ولبنان (حزب الله) وأفغانستان (فاطميون)، وباكستان (زينبيون) وإيران بقيادة الحرس الثوري، لتقاتل جميعها ضد المعارضة والإسلامية منها على وجه الخصوص.

---

72 حسب رواية الجنرال أحمد همذاني في مذكراته «رسالة الأسماك» الحاج، عبد الرحمن، «حين فكر بشار الأسد بالهروب من سوريا»، ترجمة لنص من مذكرات همذاني، تلفزيون سوريا، 10-6-2018، انظر الترجمة على الوصلة: https://cutt.ly/LRodsTv

في أيار/مايو 2013 أعلن عن أول مشاركة رسمية لحزب الله في معركة مدينة القصير الحدودية، التي سيطر عليها في نهاية المطاف من أيدي المعارضة، تعمد حزب الله رفع شعارات طائفية على أكبر مساجدها[73]، في مسعى للتحشيد الشيعي، وحرف المعركة في سوريا من معركة من اجل الحرية إلى صراع طائفي سني-شيعي، ولم يُسمح بعودة السكان، وتم إحلال سكان شيعة من لبنان والعراق وأفغانستان معظمهم مقاتلون مع عائلاتهم، ولازالت كذلك حتى اليوم.

حتى نهاية 2014 بلغ عدد المقاتلين الشيعة الأجانب نحو مائة ألف حسب تصريح القائد العام لميليشيا «الحرس الثوري الإيراني» اللواء محمد علي جعفري[74]، وهو رقم يساوي نصف عدد المقاتلين السوريين في فصائل المعارضة، وعدد فصائلهم نحو 50 فصيلاً[75]، وترتب على ذلك تناقض حاد بين المزاعم السياسية للإيرانيين وحزب الله باعتبارهم طليعة محور المقاومة ضد إسرائيل، وبين الانغماس في الدفاع عن دكتاتور لحرمان شعب من حريته، بل والانغماس في قتلهم وتشريدهم. سيغير هذا الانخراط الإيراني من جهة مكانة حزب الله في عيون العرب والمسلمين، وسيعري محور الممانعة من دعايته السياسية في محاربة إسرائيل وتحرير القدس، وسينظر للإيرانيين في عيون السوريين على أنهم «إسرائيل» جديدة. ومن جهة أخرى سيعزز نظرية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام حول أولوية «العدو الداخلي» الشيعي[76]، المتولدة في ظروف الحرب العراقية الطائفية 2005، وبالطبع سيؤدي كل ذلك تعزيز الجهادية السلفية وتحويل سوريا إلى ما يشبه ساحة لمعركة هرمجدون إسلامية بين السنة والشيعة.

---

73 فيلم وثائقي، «في الذكر الثامنة لسقوطها إليك أبرز حقائقها»، تلفزيون العربي، 5 حزيران/يونيو 2021. انظر الوصلة: https://www.youtube.com/watch?v=jONBCW6o3Kk

74 نقلت وكالة فارس عن جعفري أنه خلال حديث مع مجلة «سروش» الإيرانية في «الذكرى الأربعين لانتصار الثورة الإسلامية» في إيران، قال إنه «تم تشكيل قوات شعبية في سوريا تضم نحو 100 ألف مقاتل استطاعت هذه القوات أن تقف بوجه داعش وجبهة النصرة والمسلحين السوريين». 2015/3/17

75 طلب الناصر، أحمد. «بالتفاصيل والأرقام.. رصد شامل للميليشيات الإيرانية في سوريا»، تلفزيون سوريا، 2020/8/12. انظر التقرير على الوصلة: https://cutt.ly/pRof5rE

76 أبو رمان، محمد. وهنية، حسن. تنظيم «الدولة الإسلامية» الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية (عمان: فريدرش إيبرت ستيفتونغ، 2015)، ص56.

4-1– الجماعات الدينية

وعلى تخوم هذا كله كانت الجماعات الإسلامية التقليدية - وهي عموماً جماعات ذات جذور صوفية- وخصوصاً تلك التي نشأت في نهاية الخمسينات ومطلع الستينات وصمدت في عهد البعث ثم نظام الأسد قد طورت نفسها عبر شبكة من المؤسسات التعليمية والدعوية والمؤسسات الخيرية، وكما يلاحظ الباحث توماس بيرييه أن قرار وضع علماء تابعين للنظام وموالين له بدل إدماجهم إدماجاً حقيقيًّا في الدولة شكّل نقطة تحول رئيسة في التاريخ الحديث للعلماء السوريين، لأنّه وضع حدًّا لوجود رجال دين مرموقين محدَّدين رسميًّا، ولديهم شعور بالمسؤولية تجاه الدولة، كما هو الحال في كبار العلماء الأزهر في مصر، وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، وسيكون لهذا الأمر عاقبتين مهمتين لاحقاً: الأولى، ستشكل مسألة إعادة إنشاء جهاز تمثيلي لكبار العلماء المسلمين في البلاد، إحدى التطلعات الرئيسة للنخبة الدينية السورية في العقود التالية. الثانية، سيكون هيكل رجال الدين مختلفًا تمامًا عمّا هو عليه في دول أخرى، وبما أنّه لم تكن هناك مؤسَّسة دينية قوية متحالفة مع النظام، أي لم يكن هناك مركز للعلماء، فإنه لم يكن هناك علماء في المحيط أيضًا ولكن فقط فصائل دينية على درجات متفاوتة من القرب من الدولة.[77]

وبالتالي نشأت على ضفاف مؤسسات الدولة هذه الجماعات لتلبية الاحتياج بالمعنى، ولتكون بمنزلة مؤسسات حماية لمكانتهم ودورهم، وبالنظر إلى كون زعماء الجماعات الدينية هم رجال إيمان بالدرجة الأولى، فإنه ثمَّ من الصعب عليهم المساومة على المبادئ الدينية التي يُفترض أنهم يدافعون عنها؛ وهو أمر قد يفرضه الانخراط في السياسة خصوصاً في ظل ظروف القهر السياسي لنظام استبدادي، وانحسارهم إلى هويتهم الاجتماعية الأصلية بوصفهم «رجال دين»[78]. ما يربط هذه الجماعات عموماً هو إقامة التوازن بين متطلبات النظام السياسي والمسؤولية الدينية في رعاية جمهورهم.

77 Pierret, Thomas. Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution (Cambridge: Cambridge University Press, 2013), p.19

78 Pierret,. Religion, p.209

وعلى العموم، ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا أن همَّ العلماء الأول كان هو «توسيع مجال المناورة الذي تمنحه الدولة للنشاط الديني، والمحافظة على المهمة التي غدت أكثر سهولة بتخلي النظام تدريجًا عن العلمانية العدائية»، وهي مناورة أدت في بعض الأحيان إلى الانزلاق التام إلى العمل لحساب النظام ونسيان الأتباع المؤمنين.[79]

مورست سياسات مضطربة تجاه الجماعات الدينية والتيارات الدينية عموماً، ففي بداية عهد بشار الأسد في وراثة الحكم حاول التماس شرعية من خلال التقرب إلى جماعة زيد ذات النفوذ الأكبر في دمشق، فأعاد قيادتها من المنفى ومنحهم أحد أكبر المساجد الجديدة بدمشق ليمارسوا نشاطهم من جديد ضمن حدود لا يؤدي إلى الإضرار بالنظام، بل إن بشار الأسد نفسه صلى في هذا الجامع في أحد لأعياد بهدف تأكيد هذا التقرب من الدمشقيين، لكن سرعان ما انقلبت التعامل من تزلف وتقرب من المجتمع لعزيز الشرعية السياسية لرجل قادم إلى حكم الجمهورية بالوراثة إلى صلابة أمنية بعد أحداث 09/11 فقد سمح له ذلك باستغلال الفرصة وفرض شرعية القوة دون اللجوء إلى التزلف للمجتمع.

غير أنه بعد عامين ومع احتلال العراق وقلق النظام من التقدم نحو دمشق بعد بغداد، أفتى الشيخ أحمد كفتارو مفتي الجمهورية وزعيم الجماعة الكفتارية النقشبندية بالجهاد ضد الأمريكان، وفي الوقت عينه أفتى الشيخ النقشبندي المقرب من آل الأسد كذلك وكذلك أحد أكبر رموز الشيوخ السنة في ذلك الوقت الشيخ محمد سعيد البوطي أفتى به استجابة لطلب النظام للدفاع عنه، وسيّر قوافل «المتطوعين المجاهدين» من ساحة العباسيين بدمشق إلى العراق، وبعد احتلال العراق صارت الأراضي السورية معبر الشبكة الجهادية إلى العراق.

ثم وفي الوقت عينه تم السماح للقبيسيات بالعمل العلني بعد أن كن ممنوعات منه بغرض استخدامهم للتخويف من صعود التيار الإسلامي في سوريا للقول إن البديل عن النظام هو الإسلاميين إن كانت هنالك نية للذهاب نحو دمشق. ثم تغيرت السياسات إلى النقيض بعد اغتيال الحريري، وفي الوقت عينه تم فتح أبواب سوريا للإيرانيين لممارسة التشييع على نطاق واسع إلى غير ذلك من السياسات المضطربة والمتناقضة مما أدى إلى

---

79 Ibid, p.211

تزايد الحنق تجاه السلطات الحكومية ولعبت دوراً في التعبئة ضد النظام فيما بعد.[80] لكن لم تدخل سنة 2010 حتى كان هنالك سخطاً واسعاً من السياسات الحكومية في أوساط علماء الدين وكبار الشيوخ.[81] وبالطبع الجماعات الدينية.

وبالخلاصة عند دراسة الجماعات الدينية فجر اندلاع الثورة عام 2011 من الجدير ملاحظة بعض التمييزات التي ستحكم تحولاتها لاحقاً، فقد أدى الوضع الموصوف أعلاه إلى ظهور ثلاثة أنماط الجماعات:

1- جماعات دينية تميل للاعتراض المستمر على النظام بوصفه سلطة أمر واقع وتتعامل معه في حدود الضرورة، ولا تقدم له خدمات إلا عند الضرورة الملجئة وبالقدر الذي يحفظ موقعها في عيون أتباعها وما يتوقع منها، وحفظ وجودها وبقائها، هنا يمكن الإشارة كمثال إلى جماعة زيد في دمشق، وجماعة الشعبانية (تلاميذ الشيخ عبد الله سراج الدين).

2- جماعات دينية تميل للاندماج في خطاب النظام وتبادل المكاسب دون تحفظ، مثل جماعة كفتارو وكانت آيلة للتفكك إبّان اندلاع الثورة، وانقسمت على نفسها، ومال بعض شيوخها المتضررين إلى النمط الاعتراضي الآنف الذكر.

3- جماعات دينية حافظت على مسافة شبه تامة من النظام والتعاطي معه، وتجنبت الانخراط في أي من مؤسسات لتجنب تداعيات ذلك من الضغط على الجماعة وأنشطتها، وعملت في شؤون الدعوة والمجتمع بمعزل عن السياسة، وهي وقتها أقرب للميول الاعتراضية منها للميول الاندماجية في النمطين المذكورين، والمثال الوحيد لها هنا هو جماعة القبيسيات.

2- ديناميات ومآلات

ترتب على حضور الجميع بتناقضاتهم المختلفة على أرض واحدة في ظل الثورة والحرب الشاملة ضدها وظهور الثورة المضادة وتشكل محور إقليمي لها ولادة ديناميات جديدة للتغيير في هذه الحركات ناتجة عن الاحتكاك ببعضها والتضاد بين مشروعاتها،

80 الحاج، عبد الرحمن. الدولة والجماعة: التطلعات السياسية للجماعات الدينية في سوريا 2000-2010، (لندن: مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، 2011)، ص62.

81 Pierret, Religion and State, p. 215

دينامية قائمة على ستة عوامل:

1- الصراع الوجودي الناشئ بين جميع الأطراف الإسلامية من أجل البقاء، بمعنى أن وجود طرف وبقائه يتطلب إنهاء وجود الطرف الآخر أو فشله وخسرانه خسارة مطلقة، حيث لا سبيل للتسوية في منتصف الطريق.

2- شيوع النظرة الطائفية للصراع، علويون وشيعة إيرانيون ضد السنة العرب، وتسعير الصراع السني – الشيعي في الإقليم، على اعتبار أن الوجود الشيعي في سوريا تقريباً أجنبي بالكامل.[82]

3- صراع الهوية: إسلامي /علماني، تطبيق الشريعة/دولة وطنية ديمقراطية تعددية.

4- صراع المشاريع السياسية: المحلي الوطني والأممي العالمي.

5- ظهور الفراغ الحوكمي الناتج عن انسحاب مؤسسات الدولة من مناطق سيطرة المعارضة، ونشوء الحكم المحلي البديل.

6- العنف الوحشي والعاري لنظام الأسد.

7- التدخل الدولي السياسي والعسكري.

في ظل هذه العوامل حظيت سنوات الثورة السورية العشر بأحداث كثيرة وكبيرة، تغير فيها الجميع، لم يبق أحد من الإسلاميين الذين انخرطوا في الصراع على حاله كما هو عليه قبل الثورة، لا تنظيمياً ولا أيديولوجياً، تعدى ذلك إلى المجتمع نفسه، فالسوريون على مسافة عشر أعوام من الثورة أصبحوا مختلفين، خبرتهم مع التنظيمات الإسلامية ألقت بظلالها على حياتهم اليومية البائسة.

1-2– السلفية الجهادية: من الانقسام إلى الصراع

عقب الانقسام في جبهة النصرة صار في سوريا تنظيمين جهاديين سلفيين أمميين، الأول تنظيم جبهة النصرة يقوده سوري ويُشاركه أردنيون ومصريون وهو يتبع تنظيم القاعدة العالمي، والثاني تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» يقوده عراقيون ويسيطر عليه قادة بعثيون وجهاديون سلفيون منشقون عن القاعدة، غير أن الخلاف

82 يشكل الشيعة أقلية صغيرة جداً إلى حد أنها لا تحسب بشكل مستقل في الإحصاءات السكانية، حول الوجود الشيعي في سوريا وتطوره وعمليات التشييع الإيرانية لتغيير تركيبة السكان الدينية قبل 2011 انظر: الحاج. عبد الرحمن. البعث الشيعي في سوريا: 2019-2007 (بيروت: دار جسور، 2017)، ص33.

التنظيمي الذي أدى إلى الانقسام وظهور التنظيمين ناشئ عن خلاف أعمق في ذلك الوقت، خلاف في ثلاث قضايا أساسية مبنية على الخبرة من تجربة الدولة الإسلامية في العراق واختلاف القضية وطبيعة الشعبين السوري والعراقي :

1- العلاقة بالمجتمع المحلي، ففيما ينتهج تنظيم الدولة إلى تطبيق استراتيجية الإخضاع بالقوة، تقوم جبهة النصرة بالجمع بين الاعتماد على قهر القوة والتودد للمجتمع المحلي، ويستلزم ذلك أن لا يكون المدنيين هدفاً لعمليات انتحارية أو عمليات عسكرية، في حين لم يكن لتنظيم الدولة أي مانع من القيام بعمليات من هذا النوع. ورغم أن النصرة قامت بتفجير في دمشق استهدف المدنيين وتبنت التفجير رسماً إلا أنها خوفاً من استياء السوريين انشقت عنها.

2- الاعتماد على العنصر السوري في التجنيد، يمثل الأعضاء السوريون في جبهة النصرة معظم في مختلف درجات القيادة فيه باستثناء مجلس القيادة (مجلس الشورى) الذي كان يمثل النزعة العابرة للحدود يعتقد أنه متعدد الجنسيات وبالتالي فيه حضور سوري، وعلى الرغم أن أعضاء مجلس الشورى في ذلك الوقت لم يكونوا معروفين كلهم، لكن يُعتقد أن ثمة حضور وازن فيه للجنسية الأردنية.

3- تجنب استعداء المجتمع الدولي، فقد حرص أبو محمد الجولاني جبهة النصرة على التأكيد مراراً أن عملياتها محصورة داخل أراضي سوريا، وأنها لا تستهدف أي من البلدان الأجنبية ولا يشكل هؤلاء هدفاً لها[83]، حيث رغبت جبهة النصرة من البداية في أن لا تكرر أخطاء تنظيم الدولة العراقي. في حين كانت محاربة المجتمع الدولي والعمليات الإرهابية حول العالم استراتيجية تنظيم الدولة لتحطيم النظام العالمي وفرض نفسه بالقوة كلاعب سياسي يجبر الآخرين على الاعتراف به كقوة أمر واقع كما تم الاعتراف بدول مارقة أخرى، أي أنه في الحين الذي يحارب فيه تنظيم الدولة النظام العالمي كان يسعى للاعتراف به.

هذا الخلاف العميق الذي سيؤدي إلى صراع واقتتال عنيف بين التنظيمين، نتج عنه انقسام عمودي في جبهة النصرة واستيلاء تنظيم الدولة على مقرات وممتلكات جبهة النصرة في الرقة وشمالي حلب وحتى ريف دير الزور ومناطق أخرى في إدلب واللاذقية

83 انظر مثلًا: مقابلة مع الجولاني في برنامج بلاد حدود مع أحمد منصور، بثت على قناة الجزيرة بتاريخ 2015/05/27. انظر المقابلة على الوصلة: https://www.youtube.com/watch?v=-hwQT43vFZA

نهاية 2013، حتى أصبحت جبهة النصرة مهددة بالتفكك.[84] وقتها هرب نحو 1500 من أعضاء تنظيم الدولة بينهم قادة عسكريون كبار في التنظيم حيث يعتقد أن نوري المالكي سهل عملية إطلاق سراحهم في عملية عسكرية مشكوك في توقيتها وغايتها.

كانت العلاقة بين النصرة وتنظيم البغدادي مكشوفة للغرب والأجهزة الأمنية، الأمر الذي أدى إلى وضع جبهة النصرة على لائحة الإرهاب الأمريكية 5 كانون الأول/ديسمبر 2012، وعلى الرغم من أن النصرة لقيت تعاطفاً شعبياً سورياً إلى حد أن أول رئيس للائتلاف انتقد هذا التصنيف علناً في مؤتمر لأصدقاء سوريا كانت الولايات المتحدة عمادهم! بعد هذا التصنيف إلا أن انكشاف علاقتها بتنظيم البغدادي[85] ومبايعتها القاعدة كان له وقع الصدمة.

سيتغير سلوك جبهة النصرة نتيجة هذا الصراع مع تنظيم الدولة الناقم، وستبدأ بتغيير علاقتها بالفصائل المحلية، حيث ستقوم بإيجاد موطئ، صار عليها أن تزاحم فصائل الجيش الحر أو حتى فصائل إسلامية أخرى بالتغلب عليها أو تفكيكها ومصادرة أسلحتها استراتيجية للبقاء، وسعت في دير الزور للسيطرة على آبار النفط وتأمين مورد اقتصادي دائم. كانت النصرة تخطط دائماً للسيطرة على المؤسسات الحيوية مثل الطاقة والمياه ومخازن الحبوب والسلاح، وهو أمر سمح لتنظيم الدولة الجديد بوراثتها، وتحويلها إلى أساس لإعلان الدولة.

في نهاية 2014 وفيما تصارع النصرة من أجل البقاء وتغزوا الفصائل الأضعف لتوسيع رقعة سيطرتها والحصول على مواردها كانت الفصائل العسكرية الأخرى تعاني من تنظيم الدولة، الذي بدأ عملية تجريف للفصائل لتوسيع رقعة نفوذه واستحواذه على السلاح، كانت المناطق التي تسيطر عليها المعارضة تخضع لقصف جوي ومدفعي مستمر، استخدم فيها السلاح الكيميائي أكثر من عشرين مرة حتى نهاية 2013، والصواريخ البالستية على المدن والأحياء السكنية تحت سيطرة المعارضة، بدأ تنظيم الدولة التمهيد لمشروع دولة على أرض الواقع وتكرار تجربته الفاشلة في العراق على نحو مشابه في سوريا، بالهجوم

84 المصطفى، «تنظيم الدولة»، ص256.

85 انظر كلمة معاذ الخطيب أول رئيس للائتلاف الوطني في مؤتمر أصدقاء الشعب السوري في المغرب، بتاريخ 2012/12/12 على منصة YouTube ، على الوصلة الآتية:
https://www.youtube.com/watch?v=oSQh3qA_y0o

على فصائل الجيش الحر والفصائل الإسلامية واستئصالها وتصفية قياداتها، مستفيداً من حالة التشظي والانقسام التي تعتريها. كان تنظيم الدولة يرى في الفصائل العسكرية[86] السورية المحلية عدواً رئيسياً في سوريا لأنها تحمل مشروعاً وطنياً مناقضاً يحظى بشعبية واسعة، مشروع يعبر عن تطلعات السوريين في دولة حرة وديمقراطية لا أكثر.

فيما ترددت التنظيمات السلفية الجهادية المحلية الأخرى في المواجهة إلى أن اضطرت إليها في الرقة بعد حادثة قتل مروعة لأحد قيادي حركة أحرار الشام،[87] تحمست فصائل سلفية مثل تنظيم جيش الإسلام مثلاً لمواجهة تنظيم الدولة، لأسباب عسكرية وأيديولوجية، وعملت على استئصاله من الغوطة.

في نهاية 2013 بدأ تنظيم الدولة بالسيطرة على معظم الحدود الشمالية[88] بتواطؤ من نظام الأسد حيث جنب مناطق سيطرة تنظيم الدولة ومقراته وقواته أي عمليات قصف في حين كان يكثف القصف على فصائل المعارضة لإضعافها وتمكين تنظيم الدولة من تفكيها، في نوع من خدمة متبادلة، حيث ستحقق سيطرة التنظيم على مناطق المعارضة استراتيجية التنظيم في تغيير قواعد الصراع من صراع نظام دكتاتوري ضد ثورة شعبية تنادي بالحرية إلى صراع بين نظام علماني حديث ضد تنظيم إرهابي دموي.

سيطر التنظيم على معظم الحدود الشمالية السورية، والتي تمثل المتنفس ومنطقة الإمداد للمعارضة وفصائلها العسكرية، ولم يبق للمعارضة سوى منطقة لا تزيد عن بضعة كيلومترات قرب باب الهوى جنوب أنطاكيا، مما فرض جميع الفصائل في الشمال ووسط سوريا معركة البقاء.

---

86 انظر: المصطفى، «تنظيم الدولة»، م.س، ص ص 256-263.

87 قتل تنظيم الدولة الطبيب حسين سليمان (أبو ريان) ، تعرض للتعذيب الشديد، وأطلقت رصاصة متفجرة في الرأس ووجدت طلقات أخرى في الكف والأقدام فضلاً على قطع أذنه بأداة حادة والتمثيل بجثته، و زعم عناصر التنظيم بأن أبو ريان كان «عن طريق الخطأ»! وهي ذات الحجة التي استخدمت مع محمد فارس أحد مقاتلي أحرار الشام سابقاً من أحرار الشام حيث قاموا بقطع رأسه وفصلاً كاملاً عن جسده والتنقل به داخل القرية يتفاخرون بقتل ما قالوا إنه «أحد الروافض». حول هذه الحادثة انظر تقرير «داعش تقتل أبو ريان وتمثل بجثته»، موقع نون بوست، بتاريخ: 2014/1/2 على الوصلة: https://www.noonpost.com/content/1417

88 انظر: دعدوش، أحمد. «مخاوف من تفاقم اشتباكات ثوار سوريا»، تقرير على موقع الجزيرة نت، 2013/9/19 على الوصلة: https://cutt.ly/jRoxGlx

في مطلع عام 2014 شكلت مجموعة فصائل إسلامية وغير إسلامية من الجيش الحر «جيش المجاهدين» وأطلق عملياته ضد تنظيم الدولة، وحيث لم يكن يتوقع التنظيم أن يجرؤ أحد على مهاجمته فقد كان وقع المفاجأة تأثيراً كبيراً في هزيمة التنظيم وطرده من القوس الحدودي الشمالي الفاصل بين باب الهوى وباب السلامة شمالي حلب، واستئصال وجوده غرب سوريا بالكامل خلال أيام قلية، وقتل أبرز قادته العسكريين «حجي بكر» في مقره في بلدة تل رفعت.

سيطر تنظيم الدولة (داعش) على النفط، وسيطر في النصف الأول من 2014 على مناطق واسعة في شرق سوريا على الحدود مع العراق حتى البوكمال، بما في ذلك سيطرة تامة على مدية الرقة في 14 كانون الثاني/يناير 2014، واستمر في بسط نفوذه على البادية السورية في أيار/مايو من نفس العام هدم التنظيم الحدود بين العراق وسوريا بعد أن سيطر على مدينة الفلوجة العراقية الواقعة في مناطق سنية شهدت لتوها قمعا وحشياً لانتفاضتها السلمية من القوات العراقية الطائفية الشيعية، ثم سيطر في 9 حزيران/يونيو على الموصل، وبعد عشرين يوماً أي في 29 حزيران/يونيو 2014 أعلن التنظيم قيام «دولة الخلافة الإسلامية» وعاصمتها الرّقة، حيث وصل التنظيم سريعاً إلى مشروعه، فقد بات لدية موارد ضخمة من عائدات النفط السوري، ومناطق سيطرة واسعة تقرب من 40% من سوريا وجزء من العراق.

صار لدى التنظيم دولة ويحتاج إلى شعب، وإدارة وجيش، لن يتوفر هذا له ما لم يفتتح شبكات تجنيد عالمية مستفيدة من الفضاء السيبراني، وما لم يغير في قواعد الانتساب إليه، أدى هذا الوضع الجديد إلى تغيير في نظام العضوية وتحويلها إلى عضوية مقننة صارمة الشروط إلى عضوية مفتوحة لا يحتاج فيها الى شروط معقدة.

بدأ التنظيم يدير «دولة» بعقلية تنظيم، وبدأ تطبيق الشريعة وخصوصاً الحدود بشكل استعراضي ودرامي استخدم فيه تقنيات إعلامية متطورة، ومن الواضح أنه تم استخدام تطبيق الشريعة كان بهدف الاخضاع والترهيب والتخويف أكثر منه ليكون نظاماً قانونياً للدولة.

كان التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد تأسس في أيلول/مايو 2014، وكان التنظيم يعتقد أن المواجهة قادمة لا محالة مع المجتمع الدولي وما عليه سوى استعجالها، أطلق البغدادي انتحاريه في أنحاء العالم، وخصوصاً في أوروبا، فيما كانت قوات التحالف تعد لقوى برية محلية، حيث وقع خيارها على قوات حماية الشعب الكردية (YPG) المتحالفة مع نظام الأسد.

في 8 أيلول/سبتمبر 2014 اغتيل قائد حركة أحرار الشام في منطقة إدلب ونحو خمسين من أبرز قيادات الحركة[89]، حيث كانت الحركة قد بدأت لتوها في التخلي عن السلفية الجهادية والتحول إلى حركة وطنية، فقد أنشأت أواخر عام 2013 الجبهة الإسلامية لمواجهة خطر تنظيم الدولة ومحاربة توجهه الأيديولوجي.

أدى الصراع بين تنظيم الدولة وجبهة النصرة من جهة، وتنظيم الدولة والتنظيمات الإسلامية والوطنية من جهة أخرى، وبين جبهة النصرة وتلك التنظيمات إلى صراع فناء بين تنظيمي الجهادية السلفية (القاعدة والدولة) وبين باقي الفصائل السوري، وبقيت بعض التنظيمات الجهادية المكونة من مقاتلين أجانب (معظمهم من دول تتبع روسيا) على مسافة من الجميع ولم تتورط في الصراع السوري البيني. [90]

أوجد داعش ذريعة لجميع اللاعبين الدوليين والإقليميين عمليات عسكرية في سوريا في إعلان تنظيم إرهابي إقامة دولة، كما خلقت تصرفات داعش والنصرة وطريقة تطبيقهم الاستعراضية الدموية المريعة للشريعة نفوراً واسع النطاق، وكما أدى صعود وجود الجهادية السلفية مع عوامل أخرى إلى رواج خطاب سلفي جهادي وإضفاء مسحة إسلامية على أكثرية الفصائل العسكرية السورية، فقد أدى ظهور داعش وممارساتها وتحولات النصرة إلى تراجع هذا الخطاب وعودة التنظيمات إلى مظلة الجيش الحر والخطاب الوطني.

أخيراً نجت النصرة من المصير المحتم الذي آلت إليه داعش، بفضل التحولات التي أحدثها الجولاني، فمن جهة أعلن الجولاني قطيعة مع القاعدة، وأعلن إلغاء النصرة وتأسيس جبهة فتح الشام (2016/07/28)، ثم للسيطرة على الفصائل الأضعف

89 انظر: «مقتل قيادات «أحرار الشام» بغاز سام واتهامات للنظام»، تقرير صحفي ، الجزيرة نت، 2014/9/10، على الوصلة: https://cutt.ly/tRox0Be

90 انظر: المصطفى، «الدولة الإسلامية»، ص271.

والتخفيف من النزعة الجهادية السلفية لتنظيمه أسس هيئة تحرير الشام بديلاً عن الجبهة (2017/01/28) ولمواجهة الاعتراض عليه عمل على اغتيال قيادات الجهاديين الأجانب، وتسهيل مطاردة الهاربين من أعضاء داعش في مناطق سيطرته، كما أنه لعب على الأرجح دوراً في اغتيال زعيم داعش أبو بكر البغدادي في إدلب التي قامت بها طائرة أمريكية مسيرة، ثم أنشأ حكومة مدنية يديرها من الخلف لإضفاء طابع تنظيمي حديث عليها، وانتقل من خطاب جهادي إلى خطاب وطني، ثم خطاب يتبنى الثورة، ساعياً وراء ذلك إلى رفعه من قوائم الإرهاب والاعتراف به كقوة محلية شرعية يمكن الاعتماد عليها في استقرار المناطق الحساسة شمال غرب الواقعة تحت سيطرته.

في نهاية 2021 انتقل جميع الفصائل حتى تلك كانت تتبنى خطابا إسلاميًّا تقليديًّا إلى خطاب وطني تحت مظلة الجيش الحر، انتهت كل التنظيمات الإسلامية، ولم يبقَ سوى فيلق الشام. لم يعد للجهادية السلفية وجود على الأراضي السورية، باستثناء خلايا معدودة لمقاتلين أجانب تتبع لتنظيم «حراس الدين» التابع للقاعدة تخلى الجميع عنها بعد سيول من الدماء والصراع وسنوات من التدخل الدولي والإقليمي، ومن غير المتوقع عودة لظهور السلفية الجهادية على ضوء هذه التجربة.

2-2– اسلام سياسي خائف

بدا في السنوات الأولى للثورة وكأن قدوم الإسلامي للحكم في سوريا محتماً إذا انتصرت الثورة، فليست سوريا استثناء من دول الربيع العربي الأخرى، لكن تطاول الزمن ودخول فاعلين كثر أدى إلى تبدد هذا التصور الذي ربما غازل مخيلة قادة الإخوان المسلمين في سوريا، خصوصاً مع نشوء جو عدائي في انقلاب 2013 على السيسي ضد الإسلام السياسي والإخوان المسلمين على وجه الخصوص، إذ وجد الإخوان السوريون أنفسهم في موقع الدفاع والحفاظ على وجودهم كقوة مؤثرة في المعارضة السياسية، عمل السعوديون والإماراتيون في منتصف 2015 على إضعاف نفوذ الإخوان في الائتلاف الوطني الذي صار مظلة السورية السياسية المعبرة عن الثورة منذ نهاية 2012، لجأ الإخوان إلى الاعتماد على حلفائهم في تركيا لمواجهة الموجة العاتية ضد الإخوان في العالم، وتجنب أن يكون لهم أي موقف في الصراع العربي، إذ لم يكن بالإمكان تجنب غضب أي من الأطراف في مثل هذه الحال بدون الوقف على الحياد.

مع تطور الوجود التركي في الأراضي السورية تحولت القوات التابعة للإخوان إلى مظلة جامعة للقوى البرية للقتال وتحرير الأرض من التنظيمات الإرهابية، و لاحقاً أصبح أحد أكبر الفصائل المحلية المنطوية تحت الجيش الوطني التابع للحكومة المؤقتة التي شكلها الائتلاف الوطني.

في حين كان تتفكك تنظيمات الإسلام السياسي واحداً تلو الآخر بعامل الوقت أنشأ الإخوان المسلمون تنظيماً جديداً أكثر انفتاحاً للخروج من حمولة التركة الثقيلة لتاريخ الإخوان، وإيجاد ذراع عسكري أكثر مدنية وأكثر مرونة يمكن الاعتماد عليه لاحقاً، هو حزب وعد (الحزب الوطني للعدالة والدستور) الذي أشهر في 2013/11/11، وبالرغم من مرور سنوات طويلة على تأسيس هذا الحزب إلا أنه ظل تنظيماً راكداً لا يتمتع بشعبية ملحوظة، وعلى ما يبدو فإنه متروك لمراحل لاحقة.

في نهاية عشر سنوات من الثورة لم يعد لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا منافس حقيقي من تنظيمات الإسلام السياسي الناشئة، صار تنظيم الإخوان وفرعه وعد التنظيم الوحيد المتبقي الذي يصارع للاستمرار والثبات، وخلال سنين من صراع الأجيال فيه رغب الشباب في التنظيم بتغيير جوهري في التنظيم على مستوى الأيديولوجيا السياسية والتحول إلى حزب سياسي خالص بدل «الجماعة» وفصل دوره الاجتماعي عن دوره السياسي، أسوة بإخوان تونس، لكن التنظيم العميق الممثل بقيادات تاريخية مانعت وأحكمت قبضتها في الانتخابات الأخيرة على التنظيم مانعة من احتمال حدوث أي تغيير فيه.

3-2– العدو شيعي

فشل التدخل الإيراني بالميليشيات الطائفية الشيعية في حماية النظام من السقوط، صارت التنظيمات الجهادية على أبواب معاقل النظام الطائفية في الساحل، لجأ الإيرانيون إلى روسيا لطلب المساعدة بالقوى الجوية لإنقاذ نظام على وشك السقوط، أدى التحالف الروسي الإيراني لإنقاذ الأسد إلى استعادة السيطرة على 64% من الأراضي السورية بعد عشر سنوات من الثورة، ومع استقرار مناطق النفوذ الواقعة تحت سيطرة الدولة لم يعد للميليشيات الإيرانية دور كما كان في السابق، مما حول دور الميليشيات الإيرانية إلى قوة إيرانية خشنة للتشييع وإيجاد قاعدة اجتماعية لوجود دائم

للإيرانيين في سوريا عبر خلق جالية شيعة سوريين موالين لإيران، وذلك في ظل ظروف اقتصادية فائقة الصعوبة وحاجة للتخلص من ضغوط النظام، فالتنظيمات الشيعية توفر فرص عمل لا تتوفر بسهولة وبرواتب مغرية في ظل هذا الوضع الخانق.

هكذا انتقلت الفصائل الشيعية للمهمة السياسية الدينية وهي مهمة كانت تقوم بها إيران بوسائل ناعمة متعددة قبل عام 2011، وهي الآن تفرغت لها مرة أخرى، في وقت تتطلع فيه لتحويل نتائج «انتصارها» إلى وجود دائم في المجتمع السوري بينما تتغلغل في مؤسسات الدولة.

بعد عشرة سنوات من الصراع، يبقى الوجود الشيعي في سوريا يشكل أساس للتوتر والصراع، ويشكل شرخاً في الوعي الديني سيمتد تأثيره إلى عقود بلا شك، فالكارثة التي حلت في سوريا وكان هؤلاء من صناعها تخلق مستقبلاً أسود يجعل المنطقة قابلة للانفجار في أي لحظة، ليس فقط في سوريا وإنما أيضاً فيما حولها.

2-4– انشطار الجماعات

فرضت أحداث الثورة على النظام، معادلة جديدة، ولم يعد ثمة هناك مسافات من النظام: إما معه أو ضده، وفي سبيل ذلك يتم ممارسة القوة العارية لإجبار الشيوخ وعلماء الدين والانتماءات وبشكل خاص شيوخ الطرق وزعماء الجماعات لإظهار الولاء والانخراط في الخطاب المعادي للثورة وخططه، فلم يعد ثمة مساحة للحياد. وهو أمر كان له من نتائجه في انقسام طبقة علماء الدين والجماعات الدينية، كما عرّض القناعات الدينية لدى قطاع واسع من السوريين لهزة عنيفة غيرت من أشكال التدين الشعبي الذي يكون عمقه الفعلي.

لم يملك السوريون مكاناً يمكنهم اقامة اجتماع عام أو التواصل المباشر مع العموم فكل ذلك ممنوع، المكان الوحيد الذي يوفر مثل هذا الاجتماع دون أن تكون أجهزة الدولة قادرة على منعه هو صلاة الجمعة في المساجد! لم يكن أمام السوريين مناص إذا من الجامع لخروج المظاهرات يتم فيها اشراك الجميع دون تمييز، يفسر هذا حضور الشباب المسيحيين ومن الأقليات الدينية الأخرى للمساجد بهدف الخروج في المظاهرات، كان الأمر مفهوماً للجميع أن النظام لم يترك حيزاً عاماً لم يمنعه وعجز عن هذا الحيز.

لقد كان لخروج المظاهرات من المساجد نتيجتين مهمتين: الأولى، تعميق أزمة الشيوخ ووضعهم أمام خيارين لا ثالث لهما، مع الثورة أو ضدها. والثاني، فتح التساؤلات حول علاقة الدين بالاستبداد على نطاق عام لم يسبق له مثيل. ما من شك أن ذلك سيكون له عواقب، إذ سيجذ اهتمام قطاعات واسعة من الشباب السوريين للاهتمام بحقل الدين بشكل غير مسبوق، كما أنه سيكون بداية لمراجعات ذاتية ستشكل أساساً للتحولات الدينية اللاحقة.

جزء من ضغط النظام على المشايخ ووضعهم أمام خيار ضد الثورة أو ضدها يرجع إلى خروج المظاهرات من المساجد وهو جزء مكمل لضغط المتظاهرين أساساً، والجزء الثاني والأهم هو استخدام الدين في الصراع مع المجتمع ومواجهة ثورة شعبية، لاعتقاده أن الدين عامل حاسم في حياة السوريين. لكن الذي حصل أن الموقف من الثورة والذي يعني موقف من إرادة الشعب بالتحرر صار موقفا من رجال الدين أو من الدين نفسه، إذ يفترض أن الدين جاء ليكون في صف الشعوب المقهورة وليس في صف قاهريها. بمعنى آخر: الموقف من الثورة هو معيار الموقف الديني الصحيح.

الانقسام ظهر حديًّا حيث لا خيارات؛ إذ إن جميع حلفاء النظام السابقين من الجماعات سيندمجون أكثر في خطابه، جماعة كفتارو، وجماعة الفرفور ، وهو خيار يسهل التنبؤ به لم يعرف العلاقة السابقة بالجماعتين مع النظام. لكن الجديد هو موقف جماعة القبيسيات، فقد دأبت الجماعة على إبقاء مسافة من النظام، إلا أن اغتيال فاطمة الخباز إحدى قيادات القبيسيات الأقرب إلى مؤسسة التنظيم منيرو القبيسي؛[91] لمساعدتها ضحايا النزوح القسري خلال الثورة أفزع الجماعة ودفع بالجماعة لمزيد من الاقتراب من النظام، إذ أظهرت بعض قيادات الجماعة انخراطاً تاماً لقيادات في الجماعة في أجندة النظام وخطابه. وكوفئت لاحقاً بمناصب في مؤسسات النظام، فالقيادية في الجماعة سلمى عياش عُيِّنت عام 2014 معاون وزير أوقاف (منصب يعادل نائب وزير).

عوامل كثيرة دفعت بالقبيسيات للانخراط في هذا المسار، فمن جهة هنالك تغلغل القبيسيات في الطبقة الغنية في دمشق، وهي طبقة على صلة وثيقة بأجهزة النظام لتعلق

91 موسى، محمد خير. القبيسيات: الجذور الفكرية والمواقف السلوكية (اسطنبول: كتاب سراي، 2020، ص97.

مصالحها به، الأمر أصبح أكثر تأثيراً عندما أصبح جزء من قيادات الصف الثاني من أبناء المسؤولين والتجار المتحالفين مع النظام، مثل الشيخة سلمى عياش (قريبة وزير الأوقاف)، ولا ننسى أن الشيخة أميرة جبريل من قيادات الصف الأول هي أخت أحمد جبريل زعيم الزعيم الفلسطيني الموالي بشدة للأسد ولا شك أنه في مثل هذه الأزمات سيتم استثمار كل علاقة ممكنة لجرهم إلى التحالف المطلق مع نظام الأسد. غير أن هذا الانحياز الجديد إلى نظام الأسد أدى إلى الانقسام في الأتباع وانفضاضهم عن الجماعة.[92]

خاتمة

أدى دخول الجماعات الإسلامية وتنظيمات الإسلاميين في الثورة أولاً إلى تصعيد العمل المسلح ونزع الهدف السياسي الوطني منه، والنزوع إلى تكوين امارات حرب مستقلة بالمعنى الحرفي للكلمة، و الاقتتال الطاحن واستباحة المجتمع ودمه لإخضاعه بالقوة، وثانياً إلى صعود الخطاب السلفي الإسلامي ومشروع تطبيق الشريعة وتغييب الخطاب السياسي الوطني وإقامة دولة حرية وكرامة، مما شكل واحد من الذراع القوية لتردد المجتمع الدولي ومماطلته في دعم تغيير النظام، وثالثاً إلى تحطيم المجتمع وتدمير بناه، والتحول إلى عب هائل على كاهله ينتظر اللحظة التي يتخلص بها منهم، ورابعاً إلى تغيير في التدين الشعبي ودفع الشباب إلى المجهول.

تفككت كل التنظيمات الأيديولوجية تقريباً، مع نهاية السلفية الجهادية تم المضي قدماً نحو التخلي عما تبقى من الأيديولوجيا الإسلامية السياسية والتحول إلى خطاب وطني يتبنى أهداف الثورة مرة أخرى، نحت التنظيمات المتبقية إلى السياسة والواقعية، ولكن بعد فوات الأوان.

لقد خسر الجميع، لكن الخسارة الأعظم التي تسبب بها الإسلاميون كانت خسارة الثورة وخسارة الشعب نفسه.

92 حول الجماعة وتحولات علاقتها بالنظام انظر: الحاج، الدولة والجماعة، ص36. وعمادي، عمرو. «علمانيةً تنظيميّاً: الحركات الإسلامية الدمشقية والثورة السورية»، ترجمة حمزة عامر، معهد العالم للراسات، 31 أذار/مارس 2018. انظر البحث على الوصلة: 712310318-http://alaalam.org/ar/translations-ar/item/678 تاريخ المشاهدة: 12-2020-6